الفصل الخامس

دول شرق أفريقيا

- زنجبـــار.
- تـــنـــزانيـــا.
- كينيـــا.
- أوغنـــدا.
- موزمبيـــق.

زنجبـــار :

استقر العرب بالساحل الشرقي لأفريقيا منذ أمد طويل وكونوا إمارات عدة على هذه السواحل، وكان للتجار العرب العمانيين نشاطهم الملحوظ في هـــذا المجـــال. وقـــد اصطدم البرتغاليون- بعد اكتشافهم رأس الرجاء الصالح- بهذه الإمارات، إلا أن العرب لم يقفوا مكتوفي الأيدي وإنما صدوهم وتمكّنوا أخيرا من طردهم مـــن زنجبـــار ومباســـا، وبعدها أصبح الساحل الشرقي لأفريقيا من أرض الصومال حتى نهر روفوما تحت ســـلطة إمام عمان.

في عام ١٨٠٤ تولى السيد سعيد إمامة عمان ومسقط إضافة إلى زنجبار، واستمر في الحكم حتى عام ١٨٥٦، ولأسباب متباينة اتخذ السلطان سعيد من زنجبار مقرا لحكمه منذ عام ١٨٤٠، وعين أحد أولاده مندوبا عنه في حكم مسقط، ولعل المصادر تشـــير إلى أنه من بعض أسباب انتقال مركز السلطان إلى هذه الجزيرة تمتعها بالجو الجميل أولا، وما كان يعانيه من دسائس من أهله في عمان ومن الوهابيين في الجزيرة العربية ثانيا، ومقابلـــة أهل زنجبار بالترحاب والولاء له منذ عام ١٨٢٨ ثالثا، هذا فضلا عـــن غـــنى الجزيـــرة وموانئها الصالحة للملاحة رابعا، ولاهتمامه الشخصي بالتجارة خامسا. وتمتعت الجزيـــرة بفترة ازدهار اقتصادي طيلة مدة استقرار السلطان سعيد فيها[1].

لم تدم الأحوال كما كانت عليه من الناحيتين الإدارية والاقتصادية بعـــد وفـــاة السلطان سعيد حيث استمر النـــزاع على السلطة بين أفراد عائلته، و لم ينته الأمـــر إلا في عام ١٨٦١ بانفصال الجزيرة نهائيا عن مسقط وتولي أحد أولاده، المدعو محمد، ســـلطانا على زنجبار وشرق أفريقيا .

تعرضت جزيرة زنجبار إلى أخطر تنافس بين الدول الغربية الثلاث إلا وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وتم تسوية الخلافات وقتيا بين فرنسا وبريطانيا حينمـــا اتفقتـــا علـــى وجوب احترام حرية التجارة في زنجبار ومسقط، إلا أن النفوذ البريطاني بدأ يتغلغل أكثـــر

فأكثر ولا سيما بعد أن تم عقد اتفاقية بين الحكومة البريطانية والسلطان في عـــام ١٨٣٩، ومن أهم بنودها أن يعمل السلطان على اتخاذ إجراءات أكثر حزما ضد تجـــارة الرقيـــق، ومنح السفن البريطانية حق تفتيش المراكب في الموانئ التابعة للسلطان، وهذه البنود هـــي المعبر الحقيقي عن بداية التدخل في شؤون السيادة الداخلية للجزيرة.

وبهذا تكون بريطانيا قد حققت أول تدخل مباشر لها في الشؤون الداخلية ومبدأ السيادة للسلطان على جزيرته، وبعد توقيع المعاهدة بسنة واحـــدة، أي في عـــام ١٨٤٠، ظهر التمثيل السياسي البريطاني في بلاط السلطان، وفي عام ١٨٤١ أمر الممثل البريطـــاني الكابتن همرتون بالإقامة مع السلطان فأصبح الكابتن بعد هذا يمثل اليد المحركة لـــه حـــتى وفاتـــه، وبانتقال السلطـــة في الجزيرة إلى السلطان برغش الذي حكم زنجبار للمدة مـــن ١٨٧٠--١٨٨٨، حيث ازداد النفوذ البريطاني اكثر حين استطاع قنصل بريطانيـــا فيهـــا جون كيرك *(Jhon Kirk)* عام ١٨٧٧ إقناع السلطان برغش على ضرورة تأسيس قـــوة نظامية تتكون من ٥٠٠ جندي، وبقيادة ضابط البحرية البريطاني الكابتن ماثيوس، واستمر الأخير متألقـــا في بلاط السلطان حتى عام ١٨٩٩ حيث عين رئيسا للوزراء في زنجبـــار حتى وفاته في عام ١٩٠١ [٢].

على الرغم من الظروف هذه، إلا ان الذي لا يمكن إهماله هو الاهتمـــام بنشـــر الثقافة العربية في الجزيرة وبالذات في ظل قيادة سلطانها برغش بن سعيد الذي ابتاع عـــام ١٨٨٤ مطبعة متكاملة من بيروت مع عمال لبنانيون لأجل تشغيلها وإدارتهـــا. وفي عـــام ١٨٩٢ صدرت صحيفة "زنجبار" الرسمية باللغتين العربية والإنكليزية [٣].

بهذه الفترة الزمنية، وضح التواجد الفعلي البريطاني داخل الســـلطنة الزنجباريـــة، ولأجل التمهيد لعمل البعثات الاستكشافية التي ستعمل في المنطقة لاحقا، حيث استطاعت بعض الشخصيات البريطانية إقامة علاقات صداقة هادفة خدمة المصالح البريطانيـــة مـــع رؤساء القبائل في المناطق المجاورة.

ولا تفوتنا الإشارة إلى المطامع الألمانية وعلاقتها في المنطقة حيث كان السلطان برغش في عام ١٨٧٣ مستاء من "سياسة إنكلترا المعادية لتجارة العبيد"، فعرض حماية الجزيرة على بسمارك، إلا أن الأخير رفض العرض، وربما سبب ذلك هو لتجنب صدام مباشر مع بريطانيا. وهنا يدون لنا جوزيف -كي- زيربو ملاحظاته، قائلا "وعند ذلك أخذ السلطان يقترب من الحكومة البريطانية، ومع هذه الرغبة للسلطان"، إلا إن حكومة كلادستون على ما يبدو حاولت ان تتجنب بين الأعوام ١٨٨٠-١٨٨٥، ربط نفسها بأية ارتباطات أفريقية مفضلة دعم السلطان بالقدر الذي يمكنه من الوقوف بوجه التوسع الألماني، ودفعه بريطانيا لتقوية سلطته في القارة.

ففي نوفمبر عام ١٨٨٤ تمكن التاجر الألماني كارل بيترز من الوصول سرا إلى زنجبار، وفي غضون أسابيع قليلة تمكن من توقيع ما لا يقل عن عشر معاهدات مع شيوخ وزعمائها القبائل في المنطقة تم نقلها إلى برلين، والمهم في ذلك هو أن ألمانيا أثناء انعقاد مؤتمر برلين لم تصرح بما لديها من معاهدات لكيلا لا تثير أي اعتراض دولي عليها وبالذات بريطانيا، لكنها أعلنت عنها فيما بعد، وقامت بنشر نصوص هذه المعاهدات السرية المعقودة مع الزعماء المحليين، وحين حاول السلطان برغش الاستنجاد بأصدقائه البريطانيين- الذين كانوا مشغولين بمصر وبأحداث الثورة المهدية بالسودان آنذاك- وجد بريطانيا قد عقدت في عام ١٨٨٦ معاهدة بينها وبين ألمانيا، بعيدا عن رغبة سلطان الجزيرة، من أجل حل الخلافات وتسوية المصالح بينهما دون أي صدام مسلح[٤]، حيث: ١-قسمت هذه المعاهدة أملاك السلطان بين الدولتين، ٢-وحددت مناطق نفوذ كل منهما، ٣-إذ منحت بريطانيا الجزء الشمالي من الجزيرة في حين منحت ألمانيا الجزء الجنوبي منها.

و قد تزايد أطماع هاتين الدولتين وتوصلتا في عام ١٨٩٠ إلى عقد معاهدة أخرى[٥]، تم بموجبها تسوية كافة المشاكل القائمة بينهما في منطقة شرق أفريقيا، وأهم بنود المعاهدة هي :

١- اعتراف ألمانيا بحماية بريطانيا على زنجبار.

٢- اتفق الطرفان على ان تمتد الحدود الغربية لأملاك الدولتين إلى بحيرة فكتوريا بـــل وإلى حدود الكونغو الحرة وبهذا تدخل أوغندا ضمن منطقة النفوذ البريطاني.

٣- تنازل الألمان عن كل ادعاء بخصوص الحدود الشمالية لمنطقة نفوذهم بحيث تـــدخل "ويتو" ضمن منطقة النفوذ البريطاني.

٤- يمارس البريطانيون ضغوطهم على سلطان زنجبار لكي يؤجر لألمانيا عشرة الأميـــال الواقعة على الساحل التي أقرت لجنة الحدود في عام ١٨٨٦ صحة تبعيتها له.

٥- إن تمنح بريطانيا لألمانيا جزيرة هليوجولاند في بحر الشمال. كما وافقت بريطانيا على أن تطلق يد فرنسا في جزيرة مدغشقر، في محاولة منها لترضيتها.

التطور الإداري والسياسي :

لقد وضعت بريطانيا نظاما خاصا لإدارة زنجبار فعينت وزراء وموظفين بريطانيين لحكم وتنظيم الإدارة في الجزيرة، وأصبح السلطان يتصرف في الشؤون الماليـــة وغيرهـــا بتوجيه الممثل البريطاني على الرغم من احتفاظ السلطان بحقه في اختيار خليفته من بعـــده، بشرط موافقة بريطانيا عليه.

لم يرض سكان هذه الجزيرة عن القيود التي فرضتها السلطات الاستعمارية علـــى بلادهم ولا سيما العرب المستقرون فيها، وأشهرهم الشيخ مبارك(شيخ أحـــد القبائـــل العربية البارزة في المنطقة والذي رفض الخضوع لسلطان زنجبار) الذي تجمع الناس حولـــه لمعارضته النفوذ البريطاني في البلاد فقاد ثورة عنيفة ضد السلطان وقوات الاحتلال، ممـــا دفع البريطانيين على استقدام قوات إضافية من الهند لإخمادها، ونتيجة للضغوط العسكرية عليه اضطر إلى اللجوء لمنطقة النفوذ الألمانية، في عام ١٨٩٦ [٦].

ومنذ عام ١٩١٣ أصبحت زنجبار تدار من قبل وزارة المســـتعمرات البريطانيـــة مباشرة، وكان رئيس الوزراء البريطاني هو المسؤول عن إدارة الشؤون الداخلية والمندوب

السامي مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية. وفي عام ١٩٢٥ تم إلغاء منصب المندوب السامي ليتحمل رئيس وزراء بريطانيا، مسؤولية إدارة البلاد كاملة يعاونه في ذلك مجلسان أحدهما تشريعي والآخر تنفيذي، يخضع لتعليمات الحاكم العام في أفريقيا الشرقية، وفي الوقت نفسه ظلت سلطة سلطان الجزيرة اسمية. وبمرور الزمن وتطور البلاد إداريا تم في عام ١٩٥٧ الموافقة على تأسيس مجلس تشريعي كان أعضاؤه يعينون تعييناً، وأما هيكل الجهاز الإداري فكان الموظفون البريطانيون هم المسؤولون عنه مباشرة.

وكان المجتمع خليطاً من الأفارقة والعرب والهنود، وكان العرب والهنود هم المسيطرون سيطرة تامة على الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، في حين كان أكثرية السكان الأفريقيين من البانتو والشيرازي، ويمارسون العمل فلاحين وعمال زراعيين[٧].

كان عرب هذه الجزيرة اكثر وعيا وتنظيما، لا سيما أنهم بدأوا يمارسون الأعمال السياسية منذ عام ١٩٥٦، حيث كان لديهم حزب سياسي هو الحزب الوطني الزنجباري. وهو الحزب الوحيد الذي كان معروفا خارج البلاد، لعقده صلات متينة مع مصر والصين الشعبية، والحزب الآخر، الشيرازي الأفريقي، الذي كان أكثر اعتدالا، وكان متهما من قبل العرب بأنه محمي من قبل البريطانيين لكن واقع الحال كان هذا الحزب معتمدا على القارة الأفريقية وبالذات على حزب جوليوس نيريري (رئيس أول جمهورية في تنجانيقيا عام ١٩٦١)، وفي عام ١٩٥٩ ظهر حزب آخر وهو حزب شعب زنجبار وبمبا. وهنا يبدأ الصراع السياسي المصحوب بالعنف إذ نشبت الحرائق، وحدثت الصدامات بين المواطنين في الجزيرة، وما إن حل كانون الثاني-يناير عام ١٩٦١ حتى تنافست الأحزاب السياسية الثلاثة في الدوائر الانتخابية، وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الزنجباري والحزب الأفريقي الشيرازي وحزب شعوب زنجبار وبمبا، لكن نتائج هذه الانتخابات خيبت آمالهم لعدم تمكن أحدهم من الحصول على الأكثرية، مما اضطر السلطات البريطانية إلى أجراء الانتخابات مرة ثانية في حزيران-يونيه عام ١٩٦١، حيث حقق فيها الحزب الوطني

الزنجباري فوزا بأغلبية صوت واحد على منافسيه، وفي ضوء نتائج هـذه الانتخابـات تم عقد تحالف بين الحزب الوطني الزنجباري، بقيادة علي موشين، وحزب شعوب زنجبار وبمبا لإدارة البلاد، وتسنم محمد شامتي عن حزب شعوب زنجبار وبمبا منصب الوزير الأول في الحكومة المشكلة، في حين فضل الحزب الوطني الزنجباري الانسحاب من هذا التشكيل.

تم عقد مؤتمر دستوري عام ١٩٦٢ لمناقشة تطور الحكم في هذه الجزيرة والمطالبة بتحقيق الحكم الذاتي او الاستقلال التام، حيث حدد هذا المؤتمر في حزيران/ يونيـه عـام ١٩٦٣ موعدا لمنح زنجبار استقلالها الذاتي، وجرت الانتخابات التشريعية فيها في تمـوز/ يوليه من العام نفسه، وفي هذه الانتخابات حصل الحزب الأفريقي الشيرازي على أعلـى الأصوات، التي تركزت في بعض المناطق الانتخابية، لكنه لم يستطع تشكيل الحكومة لعدم حصوله على الأغلبية الساحقة.

وحققت زنجبار استقلالها الكامل في العاشر من كـانون الأول/ديسـمبر عـام ١٩٦٣ في ظل نظام ملكي دستوري على رأسه السلطان.

وبعد حصول الجزيرة على استقلالها، أصبح الحزب الأفريقي الشـيرازي الـذي يقوده عبد الكريم معارضاً لسلطة السلطان مستغلاً الصعوبات الاقتصادية السيئة التي تمر بها هذه الجزيرة، وعدم قدرة السلطان على حل هذه الصعوبات، كـان سـبباً في حـدوث انقلاب في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٤، قامت به الشرطة بقيادة الجنرال جون أكلـو، دون أية مقاومة من السلطان وجيشه، حيث أعلن النظام الجمهوري في هـذه الجزيـرة وغادرها السلطان إلى الخارج، وأصبح عبد الكريم رئيساً لجمهورية زنجبار، وهكذا زالت السيادة العربية من هذه الجزيرة[٨].

تنـــزانيا (تنجانيقيا قبل الاتحاد) :

أطلق اسم تنزانيا على البلاد التي اتحدت حديثا بعـد اسـتقلال زنجبـار وبمبـا وتنجانيقيا من قبضة الاستعمار البريطاني، وتحيط بتنجانيقيا عدة دول، منها أوغندا وكينيا وزائير وزامبيا وملاوي وموزمبيق. وسيطر على تنجانيقيا عرب عمـان، حيـث حـول السلطان سعيد، سلطان عمان، عاصمته إلى زنجبار عام ١٨٤٠ بدلا من مسقط، وكـان الساحل التنجانيقي يغلب عليه السواحليّون والثقافة الإسلامية، بسـبب عـيش العـرب والأفارقة وعلاقات الزواج بينهم وسيطرتهم على أمور التجارة المحلية. وعموما فقد كثف عرب السواحل من نشاطهم في القرن التاسع عشر على المناطق الداخلية نتيجـة زيـادة الطلب على العاج والرقيق، وقد قاد ازدهار هذه التجارة قد قاد إلى تأسيس العديد مـن المدن الجديدة على امتداد الساحل، لكن قدوم الألمان إلى هذه المنطقة هدد هذه التجـارة لان هدفهم الأول هو ان يحلوا محلهم في النشاط التجاري، مما أثار غضب السكان المحليين، ولا سيما العرب منهم، لذلك شرعوا في مقاومة التهديد الألماني لمصالحهم.

كان يطلق على تنجانيقيا اسم أفريقيا الشرقية الألمانية قبل الحرب العالمية الاولى، لانها كانت تحت الحماية الألمانية منذ عام ١٨٨٥ ما عدا شاطئها الذي كان تابعا لسـلطة سلطان زنجبار، لكنهم سيطروا حتى على الشاطئ بعد ان اتفقوا مع سلطانها على دفع مبلغ مائتي ألف جنيه سنويا[٩].

وكان الألمان قد أخضعوا تنجانيقيا من الناحية الإدارية لنظام الحكم المباشر، لكن الكوادر الإدارية تكونت من العرب والسواحليين بصفة عامة، وسـيطر الألمـان علـى الأراضي الزراعية الخصبة في البلاد مستفيدين من نظام السخرة والضرائب العالية المفروضة على السكان، وأدخلوا زراعة القهوة والقطن والفول السوداني إلى هـذه الـبلاد، وقـد تحسنت الأحوال الاقتصادية للبلاد لا سيما بعد قيام السلطات الألمانية في عام ١٩١٤ بمد خطين للسكك الحديدية أحدهما في جنوب البلاد والآخر في شماله.

التطور الإداري والسياسي :

كان رد فعل الشعب التنجانيقي تجاه المحتل الأوروبي مشابها لما حدث في كينيا، أي يجمع بين استخدام القوة والتحالفات وعقد المعاهدات، وظهرت شخصيات عدة تمكنت من قيادة المقاومة الوطنية العنيفة ضد الألمان، حيث نظم السكان السواحليون مقاومتهم هذه تحت زعامة أبو شيري. الذي قاد حركة المقاومة منذ عام ١٨٤٥، ومن مواقفه الصلبة قيامه مع جماعته بإطلاق النار على سفينة حربية ألمانية كانت راسية في سواحل مدينة تانغا في سبتمبر عام ١٨٨٨ كما هاجموا مدينة كلوه وقتلوا عدداً من الألمان الذين كانوا بها، ثم هاجموا باغامويو.

لقد أطلق الألمان على هذه الثورة اسم (التمرد العربي) لكون زعيمها عربي-زنجي اسمه أبوشيري[١٠]، ولأنها امتدت من باغامويو إلى أنحاء الساحل كافة، وفي عام ١٨٨٩ أرسل الألمان قواتهم العسكرية التي هاجمت أبو شيري في حصنه بالقرب من باغامويو، بقيادة الميجر ويسمان، والتي تمكنت الاستيلاء على المدن التي شاركت بالثورة وتدميرها تدميرا كاملا، واضطر أبو شيري الى الانسحاب متجها شمالا إلى أوزيغوا حيث وشي به والقي القبض عليه، واعدم شنقا في ١٥ من ديسمبر عام ١٨٨٩، وبذلك انهارت المقاومة الوطنية في السواحل حينما هاجم الألمان كلوه واحتلوها في شهر مايو عام ١٩٨٠. وكان الثائرون يعبرون عن نموذج رائع في الدفاع عن أرضهم ووطنهم.

إن الوحشية التي استخدمها الألمان في القضاء على حركة أبو شيري، دفعت إلى ظهور عدة شخصيات ثورية قادت المقاومة الوطنية ضد الألمان مثل مونجا الذي اشتبك مع القوات الألمانية في عامي ١٨٩١ و ١٨٩٣، وحسن بن عمري، والماكوندي اللذين واجها التغلغل الألماني حتى عام ١٨٩٩، وكذلك اشتباك قبائل الغوغو والهيهي مع الألمان، حيث ان الأخيرة لم ترض عن تصرفات الألمان، فاشعل زعيمهم مكواوا الثورة ضدهم، منذ عام ١٨٩١، الذي تمكن بدهائه ان يلحق هزيمة قاسية بجيش ألماني مؤلف من ألف جندي تقدم لمحاربته، واستمر مكواوا يحقق انتصاراته لمدة ثلاثة أعوام متتالية.

أعدت ألمانيا في عام ١٨٩٤ جيشا كبيرا لمواجهته فاقتحمت عاصمته كاليوغا ودمرتها، لكن مكواوا فر منها، مما دفع السلطات الألمانية إلى الإعلان عن جائزة كبرى لمن يأت برأسه إلى السلطات الألمانية، ولكن أتباعه أخفوه، ومارس حرب العصابات ضد القوات الألمانية وكبدها خسائر جسيمة، وحينما شعر أن القوات الألمانية قد ضيقت الخناق عليه في محاولة منها لإلقاء القبض عليه، انتحر في عام ١٨٩٨ حتى لا يقع بأيدي أعدائه، وارتكب الألمان جريمة نكراء حين اخذوا جثته، وقطعوا رأسه وأرسلوه على ألمانيا، لكن قبائل الهيهي ظلوا يطالبون برأس قائدهم فاضطروا إلى إعادته إلى وطنه في عام ١٩٥٤[١١].

وإن اكبر تحدٍ واجه الاستعمار الألماني في تنجانيقيا، بعد ثورة مكواوا هو انتفاضة الماجي ماجي (*Maji Maji*) ، التي استخدم فيها الدين والسحر للتحريض ضد المستعمرين الذين أجبروا المواطنين على العمل الإجباري وفرض الضرائب العالية عليهم وظروف العمل السيئة والأجور القليلة، كلها دفعت إلى انفجار حركة الماجي ماجي، لكن السبب الأساسي والمباشر لقيامها هو تطبيق سلطات الاحتلال مشروع المزارع العامة لزراعة القطن، حيث طلب من الناس العمل دون أجور لمدة ثمانية وعشرين يوما في العام الواحد، ومن أجل ان يقنع قائد الحركة الشعب بالالتفاف حول حركته ضد الألمان، لجأ إلى كينجيكيتيلي نغوالي الذي ادعى النبوة، والذي كان يعيش في نغارمبي، إلى استخدام المعتقدات الدينية، لإلهاب حماسهم وتوحيدهم من أجل الحصول على حريتهم، والعمل على توحيد الأفريقيين كافة، ولتحقيق هذه الأهداف لابد لهم أن يقاتلوا الألمان، لاسيما أن أسلافهم سيبعثون إلى الحياة من جديد وسيحاربون إلى جانبهم. وأقام زعيم الحركة معبداً كبيراً للعبادة وأعد ماءً زعم أن من يشربه يصبح محصنا ضد رصاص الأوروبيين، واستمرت هذه الحركة من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩٠٧، وسيطرت على مساحة واسعة تبلغ ستة وعشرين ألف كيلو متر مربع تقع في الثلث الجنوبي من تنجانيقيا، والتي يقول عنها ج.س. غواسا،

" لقد شملت (حركة الماجي-ماجي) أكثر من عشرين مجموعة عرقية مختلفة، وكانت هذه الحركة بمداها التنظيمي وتنوعها العرقي، مختلفة عما سبقها من ردود أفعال ومقاومة ضد فرض الحكم الاستعماري كما كانت أكثر منها تعقيدا ، ... وكانت حركة الماجي-ماجي ، بالمقارنة مع الماضي، حركة ثورية أحدثت تغيرات أساسية في النطاق التنظيمي التقليدي"[١٢].

بدأت هذه الحركة مقاومتها للاستعمار الألماني في الأسبوع الأخير من يوليو عام ١٩٠٥ بقيادة نيامغوني، الذي استمر في توزيع الماء السحري على أتباعه دون فائدة[١٣]، واستمرت هذه الحركة في مداهمة المراكز الإدارية في الجنوب ونهبها وإبادة الموظفين والمبشرين الألمان، وكان الرد الألماني على هذه الحركة عنيفا حيث جهزت ألمانيا جيشا كبيرا تقدم من الساحل مدمرا كل شيء أمامه مثل البيوت والحقول والمحاصيل، وهلك في هذه الحملة أكثر من مائة وعشرين ألفا من السكان[١٤].

لقد كانت هذه الحركة حركة جماهيرية فلاحية زعزت النظام الألماني في تنجانيقيا، مما أضطر سلطات الاحتلال إلى التخلي عن مشروع المزارع العامة.

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، عهد لبريطانيا الانتداب على هذه المنطقة بموجب صلح فرساي عام ١٩١٩، فأعادت إليها اسمها القديم تنجانيقيا، باستثناء القسم الغربي منها وهو رواندا-اورندي الذي عهد به إلى بلجيكا، وهكذا خضعت تنجانيقيا إلى الحكم البريطاني، وأصبحت البلاد تدار بواسطة الموظفين البريطانيين في عام ١٩٢٥ وبموجبها ازدادت سلطة الزعماء المنتخبين وأسندت إليهم المسؤوليات المالية والقضائية، وفي عام ١٩٢٦ شرعت الحكومة البريطانية بتأسيس مجلس تشريعي تم تعيين أعضائه، واستمروا على هذه الحال حتى عام ١٩٥٨[١٥].

استمرت بريطانيا في إدارة تنجانيقيا بعد الحرب العالمية الثانية بموجب نظام الوصاية الذي أقرته الأمم المتحدة، لكنها في الوقت نفسه عملت على ربط هذه البلاد بكل من كينيا وأوغندا، لتقيم في عام ١٩٤٧ منظمة إقليمية تضم مستعمراتها الثلاث وأنشأت جمعية تشريعية مركزية تضع القوانين الخاصة المشتركة وتم تشكيل لجنة تنفيذية عليا مكونة من حكام الأقاليم الثلاثة من أجل أن تحكم سيطرتها التامة عليها[١٦].

إن سياسة بريطانيا الاستعمارية التي دمجت الأقاليم الثلاثة قابلها الشعب، وبعض أعضاء مجلس الوصاية بالرفض التام، وهذا يدل على إثارة الروح الوطنية في تنجانيقيا، وحتى سياسييها لم يتمكنوا من استيعاب فكرة الاندماج مع المستعمرات المجاورة لهم، حيث ازداد عدد المثقفين مما كان عاملا مهما في تحريك المشاعر الوطنية ضد الهيمنة الاستعمارية، ومما ساعد على انتشار هذه المشاعر خضوع البلاد للوصاية الدولية ووقوف العديد من الدول في آسيا وأفريقيا تساند مشاعر الجماهير المطالبة باستقلالها، فلم يأل أهالي تنجانيقيا جهدا من إيصال أصواتهم إلى لجان الوصاية.

لقد تأثرت الحركة الوطنية في البلاد بالتأثيرات المجاورة لها ولاسيما حركة التحرر في كينيا وحركتها المعروفة باسم " الماو ماو" في عام ١٩٥٢، وثورة مصر العربية في العام ذاته وإشعاع حركة التحرر الأفريقية عموما، وعلى الرغم من هذا كله حاولت بريطانيا امتصاص غضب الشعب بإعلانها زيادة عدد الأفارقة في المجلس التشريعي للبلاد، ومن أهم الشخصيات البارزة بين المثقفين لقيادة الحركة الوطنية جوليوس نيريري الذي كان قد تعلم في مدارس الإرساليات التبشيرية المسيحية، ودرس في جامعة أدنبره و تأثر بسياسة حزب العمال البريطاني.

ولقد تزعم جوليوس نيريري حزب الاتحاد الوطني الأفريقي، الذي تأسس في عام ١٩٢٩، وكان من أبرز أهدافه التوسع بالتعليم وزيادة عدد الأفارقة في الإدارة وتأهيل البلاد نحو الاستقلال[١٧]، وكان التركيز على التعليم بزيادة عدد

المدارس يقابله قلق شديد من قبل الإرساليات التبشيرية وبالذات المدارس التي يشرف عليها التنجانيقيون أنفسهم، وحذر تقرير لإحدى الجمعيات التبشيرية المسيحية الكاثوليكية في عام ١٩٣٣ من السماح للتنجانيقيين بتأسيس مدارسهم الخاصة بهم، والتي يشرفون عليها، وذكر التقرير أن " المدارس المستقلة تسبب متاعب في كينيا، ويمكن لمثل هذه المدارس أن تصبح بسهولة قوانين للعصيان"(١٨).

وكان قد أسس جوليوس نيريري منذ ان كان طالبا، فرعا" للتجمع الأفريقي" لتنجانيقيا، ومنذ عام ١٩٥٤ بدأ يطورهذا التنظيم ليجعله تنظيما شعبيا ذا محتوى قومي أطلق عليه اسم "الوحدة القومية الأفريقية لتنجانيقيا"، (***Tanganyika African Nâional Union***) ، وعمل نيريري مندوبا لبلاده في مجلس الوصاية، وخلال هذه المدة الزمنية أخذت تتبلور في ذهنه فكرة التحرر السياسي. حيث كرس معظم وقته لتنظيمات حزبه، وعلى الرغم من إنشاء فروع له حتى في الغابات النائية والقرى، إلا أنه لم يكن ممثلا في المجالس الحكومية. ومن أجل إضعاف هذا الحزب الذي ازدادت جماهيريته، وإيجاد موازنة سياسية، أسست سلطات الاحتلال في عام ١٩٥٦ "الحزب الموحد لتنجانيقيا"، لكن هذا الحزب لم يحظ بالاهتمام الذي كانت ترجوه الإدارة له، لأنه حزب لا يعبر عن طموحات الشعب وأمانيه، وفي الوقت نفسه أثار تشكيل هذا الحزب حماس حزب الوحدة القومية الأفريقية الذي أطلق شعاره الثوري منذ تأسيسه وهو" الحرية والعمل " كتحية متعارف عليها فيما بينهم(١٩).

وعلى الرغم من تعيين نيريري عضوا في المجلس التشريعي، لكنه استقال من عضويته بسبب عدم الأخذ بما قدمه من اقتراحات بشأن التمثيل المتساوي بين الأفريقيين وغير الأفريقيين، والمعروف عن السياسة البريطانية أنها تتظاهر بالتنازل لصالح الحركة الوطنية في الأسس التي تخدم مصالحها، لذلك قررت عام ١٩٥٢ زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي القائم، ووعدت بإجراء انتخابات تشريعية في عام ١٩٥٩ لغرض تشكيل وزارة

وطنية، وعند إجراء الانتخابات فاز حزب الاتحاد الوطني بحصوله على ٦٥ مقعدا من اصل ٧١ مقعدا في الجمعية التشريعية، وبالفعل شكلت الوزارة برئاسة جوليوس نيريري، الذي ألقى خطابا مهما حين بدأ بممارسة عمله، أعلن فيه أنه سيواصل عمله في مطالبة الأمم المتحدة بإنهاء نظام الوصاية البريطانية على بلاده، وحدد موعدا لإعلان استقلالها في مطلع عام ١٩٦١ (٢٠)، وبهذا أصبح نيريري المفاوض الوحيد مع بريطانيا.

وفي الأول من مايو من العام نفسه أعلن الاستقلال الذاتي، وبموجب هذا الإعلان لم يعد للحاكم العام حق تعيين أي نائب في المجلس التشريعي، ولم يعد له حق الحضور في اجتماعات المجلس الحكومي الذي أصبح جوليوس نيريري فيه الوزير الأول، وبدأ نيريري يقود دفة الحكم في البلاد، وهو من أشد المناصرين والمتحمسين للوحدة الأفريقية، وحينما وجه له سؤال أيهما يفضل الوحدة أم الاستقلال، كان جوابه "الاستقلال والوحدة " وكما حدث في غرب القارة كانت القوى المناوئة قد انتصرت على المستعمرين.

لقد أعلن الاستقلال الوطني للبلاد في ٨ من كانون الأول_ديسمبر عام ١٩٦١، وعلى قمة جبل كلمنجارو رفع العلم التنجانيقي ذا الألوان الأخضر والأصفر والأسود رمزا عالياً لبعث أفريقيا، وأصبح جوليوس نيريري أول رئيس للجمهورية عقب فوزه في الانتخابات الأخيرة بينما رشيد كواوي نائبا للرئيس، وأصبحت تنجانيقيا العضو الرابع عشر في دول الكومنولث البريطاني.

وفي ٩ من كانون الأول عام ١٩٦٢ تزعم جوليوس نيريري حركة الوحدة مع زنجبار التي كان يقود النضال فيها حزب زنجبار الوطني وفعلا تحققت الوحدة بينهما باسم جمهورية تنزانيا المتحدة واصبح جوليوس نيريري رئيسا للجمهورية الجديدة منذ عام ١٩٦٤ وعبد الكريم نائبا للرئيس، والذي تم اغتياله في عام ١٩٧١.

لقد أصبحت تنزانيا المتحدة- التي تكونت من تنجانيقيا وجزيرتي زنجبار وبمبا_ تقع بين الدول التالية، أوغندا وكينيا وزائير وزامبيا وملاوي وموزمبيق في الجنوب،

وأصبحت مساحة الدولة هي ٩٤٥,٠٨٧ كيلو متراً مربعاً، وعدد سكانها حسب إحصاء عام ١٩٧٧ كان حوالي ١٥،٨٨٠،٠٠٠نسمة، يتحدثون اللغات: السواحيلية والإنكليزية وبعض اللغات المحلية، اما ديانتهم فموزعة بين الإسلام والمسيحية والهندوسية، فضلا عن المعتقدات الأفريقية، وعاصمتها لا تزال تتمتع باسمها العربي دار السلام(٢١).

كينيا :

تقع كينيا على الساحل الشرقي من أفريقيا، يحدها من الشمال أثيوبيا والسودان ومن الجنوب تترانيا ومن الشرق المحيط الهندي والصومال ومن الغرب أوغندا. وتبلغ مساحتها ٥٨٢,٦٥٠كيلو متراً مربعاً وتعداد سكانها نحو ١٦,٥مليون نسمة حسب إحصاء عام١٩٨١ (٢٢).

وصل المستعمرون الأوروبيون إلى كينيا عن طريق زنجبار حينما جاءها المغامر الألماني كارل بيترز وعقد اثنتا عشرة معاهدة مع زعمائها القبليين، وبهذا أصبحت مساحة واسعة من الأراضي تحت حماية شركة الاستعمار الألماني والتي أصبحت فيما بعد تسمى شركة أفريقية الشرقية الألمانية، وتمكن بيترز، من إقناع بسمارك لإعلان الحماية عليها .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك من سبق بيترز وهو هاري جونسن البريطاني الجنسية، الذي كان قد توغل هو الآخر إلى منطقة جبال كلمنجارو وعقد عدداً من المعاهدات مع شيوخ المنطقة، وخلال هذه المدة تم تأسيس شركة أفريقية الشرقية البريطانية. مما أدى إلى قيام تنافس وصراع بين كل من ألمانيا وبريطانيا لم يتوقف حتى عام ١٨٩٠ حينما تم عقد معاهدة بينهما أطلق عليها اسم معاهدة هيليوجلاند، حيث تنازل بعضهم للبعض الآخر عن المناطق المتنازع عليها في كل من أوغندا وجزيرتي زنجبار وبمبا،

واستمر الوضع على ما هو عليه إلى ان ركزت بريطانيا وجودها في كينيا وأصبحت مستعمرة واضحة الحدود في عام ١٩٢٠.

يرتبط استيطان البريطانيين في كينيا بالمشروع البريطاني الخاص بإنشاء خط سكة حديد ينطلق من ساحل المحيط الهندي إلى قلب القارة عبر الأراضي التي تسيطر عليها بريطانيا، وهي المعروفة بسكة حديد كينيا-أوغندا. حيث بدأ العمل بهذا المشروع عام ١٨٩٢ لخدمة الأغراض الاقتصادية والعسكرية البريطانية في أراضي قبائل كينيا المسماة بالكيكويو والماساي، وقد أغضب مشروع سكة الحديد هذه القبائل مما اضطر الحاكم البريطاني تشارلي البرت إلى استدعاء جيش بريطاني لإقامة هذا الخط و تأمينه وزراعة الأراضي الواقعة على جانبيه، وأعلن ان المحمية هي ارض الرجل الأبيض وستمنح الأراضي الزراعية للراغبين في الاستيطان سواء كانت هذه الأرضي بوراً او صالحة للزراعة، وإذا كانت مزروعة من قبل الأهالي، فإنها ستؤخذ منها وينقلون إلى أماكن أخرى، وهكذا عدت جميع الأراضي ملكا للتاج البريطاني ويكون الأهالي مستأجرين لها، بموجب قانون أراضي التاج الذي صدر عام ١٩٠٢، وأعطى الحق للحاكم العام في بيع الأراضي لمن يطلبها، أو تأجيرها لمدة ٩٩ سنة، واستبعد القانون صراحة غير الأوروبيين من التملك والاستئجار في مناطق الأراضي المرتفعة، وهي الأراضي ذات الخصوبة العالية.

وفي ضوء هذا القانون تم طرد الأهالي من الأراضي المرتفعة إلى الأراضي المنخفضة، وشهدت كينيا بعد عام ١٩١٥ موجات عدة من المهاجرين الأوروبيين، مما أوجد مشكلة مع السكان الأصليين، حيث أصبح واجباً على سلطات الاحتلال أن تمنح الأرض لمن يطلبها من الأوربيين، وهذا ما أوجد تخلخلا في المجتمع الكيني، حيث حاول الأوروبيون، غرس عاداتهم وتقاليدهم، وثقافتهم في هذا المجتمع المتماسك والمحافظ على قيمه وعاداته وأصولهم فضلا عن نظامهم الاقتصادي النقدي، لذلك شهدت كينيا ردود فعل شديدة مثلها كمثل غيرها من مناطق القارة الأفريقية.

كان من الطبيعي أن تستهوي العادات والتقاليد الأوروبية بعض المثقفين بالثقافة الغربية من الشباب الذين اعتقدوا أن هذا سيؤدي إلى تجديد المجتمع وتخليصه من عاداته وتقاليده البالية، وأكدوا ان سبب تقدم الأوروبيين وتطورهم هو تخليهم عن كل ما يمت إلى ماضيهم بصلة، لذلك قاد هؤلاء الشباب عملية التجديد في البلاد، لكن هذا التجديد لم يحقق ثماره، لأنه لا يمت إلى المجتمع الكيني بأية صلة، وسيكون منقطع الجذور عن أصوله الكينية لان هدف المستعمرين هو إيجاد فئة غريبة عن المجتمع، فظهرت الطبقة البرجوازية ذات الايديولوجية القومية التي وقفت ضد الهيمنة الاستعمارية، ولا سيما ضد الاستيطان الاوروبي، فضلا عن أعمال السخرة التي كانت تجبر الكينيين على العمل مجانا لأيام محددة من العام في دوائر الدولة، أو في مزارع المستوطنين، وكذلك نظام تصاريح المرور (دفتر العمل) الذي طبق العمل به في كينيا عام ١٩٢٠، ذلك النظام الذي يفرض على الكيني ان يحمل معه دفترا مدون فيه نوعية العمل الذي يمارسه ومدة ذلك العمل، ومقدار الأجر التي حصل عليها[٢٣].

تطور الحركة الوطنية :

لقد ظل الاتجاه القومي في كينيا منشغلا بالأمور الجزئية، لان مجتمعها خليط من أجناس متعددة، و لم يهتم بالأمور السياسية التي تتعلق بحياة الإنسان وكفاحه ضد الاستعمار، بل إن المنظمات السياسية كافة ارتبطت بمشكلة الارض التي حاول المستوطنون اغتصابها، من أصحابها الأصليين، وارتبط بعض هذه المنظمات باسم قبيلة الكيكويو لكونها أكبر مجموعة قبلية في كينيا، ومعظم أفرادها يعملون مستأجرين في مزارع الأوروبيين الواسعة.

وبرزت أولى صور الاتجاه القومي، بسبب الظروف الاقتصادية والصحية المتردية، على شكل منظمات سياسية تدافع عن المصالح الأفريقية. ففي ١١ من يونيو عام ١٩٢١ تكونت جمعية شرق أفريقيا، وكانت تسمى أيضا جمعية شباب الكيكويو، وكانت

مبررات تكوينها قيام المستوطنين بتخفيض أجور العمال الزراعيين في هذا العام. ومن أبرز أهدافها، التي أقرها المؤتمر التأسيسي للجمعية، المطالبة بإلغاء العمل الإجباري والسخرة لدى هؤلاء المستوطنين، وإلغاء قرار تخفيض أجور الأفريقيين، وإلغاء مضاعفة ضريبة الكوخ والرأس، وبسبب هذه الأهداف أصدرت سلطات الاحتلال قانونا بحلها في عام ١٩٢٢ (٢٤).

وعلى الرغم من إغلاق هذه الجمعية، إلا أن أعضاءها أعادوا تنظيمها باسم جديد هو جمعية أو رابطة الكيكويو المركزية *Kikuyu Central Association* ، فكانت المنظمة أكثرا صلابة من سابقتها، واتخذت من مدينة كاهوهيا مقرا لها، ومارست نشاطها بقيادة جوزيف كانغيتي رئيسها ومساعده جيمس بيوتاه، وكان هدفها الرئيسي استرداد الأرض التي أخذها الأوروبيون. ومع حلول عام ١٩٢٧ تولى جومو كينياتا منصب الأمين العام للجمعية، فتحسن وضعها وأسفرت جهود أمينها العام عن قيام نهضة ثقافية؛ لأنها استخدمت الصحافة وسيلة لنشر أنشطتها، فزاد اهتمام القراء بها وتمكنت من تنمية الإحساس بالانتماء القومي، وفي عام ١٩٢٨ قدمت الجمعية عريضة بتوقيع جومو كينياتا إلى اللجنة الملكية التي كان يرأسها هيلتون يونغ، للتحقيق في شكاوى الأفارقة بشأن تملك الأراضي وتوطين البيض، وقد استعرض كينياتا جوهر المشكلة حين قال" لقد حاولنا عدة سنوات أن نحصل من الحكومة على حجج ملكية لأرضنا، ولكننا لم نحصل عليها وليس بوسعنا أن نعرف ما إذا كانت هذه الأرض أرضنا أم أرض التاج" (٢٥).

لقد واصلت هذه الجمعية أنشطتها، وتعددت مطالبها، فقد طالبت بتسهيل عملية التعليم العملي، وإعفاء النساء من ضريبة الكوخ وغيرها من المطالب الوطنية.

وعلى الرغم من كون منهج جمعية الكيكويو المركزية يقوم على الوسائل السلمية، كتقديم الالتماسات أو عقد الندوات، والمطالبة بالأجر المتساوي للعمل المتساوي، إلا انها ألغيت هي الأخرى في عام ١٩٤٠ بحجة نشاطها الهدام واتصالها بالإيطاليين من الصومال (٢٦) .

إن هذه الجمعيات الشبابية وإن لم تنجح بشكل ملموس، بسبب أساليب السلطة تجاهها، كاستقطاب بعض قادتها أو سجن البعض الآخر، إلا أن تراثها الباقي يمثل صورة جلية للمقاومة الأفريقية ضد التسلط الاستعماري.

بدأ المجتمع الكيني يتطور منذ الحرب العالمية الثانية اجتماعيا وثقافيا في ظل الاهتمام بالتوسع الصناعي، فأخذت الطبقة العاملة تنمو مع ازدياد الطلب على الأيدي العاملة، تم ذلك من اجل تهيئة مستلزمات المجهود الحربي البريطاني، وصاحب ذلك التطور الاقتصادي النقدي هجرة السكان إلى المدن للعمل في المصانع، ومما اسهم في تقطيع الروابط القبلية، وبانتهاء الحرب عاد جنود كينيا بآفاق فكرية جديدة نتيجة احتكاكهم مع زملائهم الجنود الأوروبيين المقاتلين معهم على جبهات القتال.

ومما لاشك فيه أن التعليم الحديث في أفريقيا عموما كانت له قوة فعّالة غيرت الوضع في القارة بعد الحرب العالمية الثانية بشكل واضح، ساعد على تحقيق الاستقلال السياسي لمعظم الأراضي الأفريقية المحتلة وبمدة لن تتجاوز العشرين عاماً.

لقد كان هناك العديد من الأوروبيين الذين لم يسعدوا بتقديم التعليم على الطراز الأوروبي، وإن لم تكن جميع المدارس في كينيا تحت سيطرتهم بل هناك نوع من المدارس المستقلة والتي كانت موضع كره المستوطنين البيض. وحذر تقرير لإحدى البعثات التبشيرية الكاثوليكية العاملة في تنجانيقيا عام ١٩٣٣ من السماح للتنجانيقيين بتأسيس مدارس يشرفون هم عليها، وذكر التقرير أن "المدارس المستقلة تسبب متاعب في كينيا، ويمكن لمثل هذه المدارس أن تصبح بسهولة مواقع للعصيان". وعند اندلاع حركة الماو ماو الثورية، في عام ١٩٥٠، ضد سلطات الاحتلال البريطاني، كان أول الإجراءات التي اتخذها السلطات البريطانية إغلاق ١٤٩ مدرسة تابعة لرابطة المدارس المستقلة للكيكويو، و١٢ مدرسة تابعة لرابطة تعليم كارينجا الكيكويو، فضلا عن ١٤ مدرسة مستقلة أخرى، وذلك لاعتبارها "ساحات تدريب على العصيان"(٢٧).

ومما يدل على الموقف العنصري البغيض للأوربيين ضد تعليم الأفارقة ويزعمون أن تقديم التعليم للأفارقة "أشبه بإلقاء اللؤلؤ أمام خنزير"(٢٨)، في حين هناك من دعا إلى تعليم الأفارقة لأنه لم يكن هناك خيار من السهل تجنبه بل كان ضروريا لاستمرار الاستعمار حيث ذكر حاكم أوغندا البريطاني في عام ١٩٢٨، أنه لا يمكن إلغاء تعليم الأفارقة وتدريبهم وفق الاحتياجات، "فان هؤلاء الرجال لم يتم تدريبهم بما يتوافق مع أي مجال في حياة شعبهم، وإنما لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لجنس أجنبي"(٢٩).

وبدأ المجتمع يتجدد بظهور المثقفين الثائرين على الوضع القائم للإسهام في إدارة البلاد التي يحتكرها البيض. وفي هذه الأثناء ظهر اتحاد كينيا الأفريقي، وهو عبارة عن جبهة متحدة وطنية تعبر عن التوجهات الكينية ولكل السكان دون تمييز. وعقد هذا الاتحاد مؤتمره الأول عام ١٩٤٧ وأقر برنامجه وأنتخب جومو كينياتا رئيسا له، ومن أبرز أهداف هذا الاتحاد المطالبة بالحكم الذاتي والمطالبة بزيادة عدد الأفارقة المشاركين في المجلس التشريعي والتنفيذي فورا، وإيقاف تملك المستوطنين للأراضي، مع فرض التعليم الإلزامي لأبناء البلد، وضمان حرية نشاط النقابات العمالية، وإلغاء التمييز العنصري.

اتسمت الأحوال السياسية بالانقسامات الشديدة، مما دفع الحكومة في البلاد إلى العمل على تقديم جرعة سياسية جديدة كانت الغاية منها ظاهريا التطور الدستوري لإقناع الناس أنها تهدف لمصلحة الشعب،إلا أن واقع الحال هو لتقليص شدة التناقضات والانقسامات الشديدة في البلد، سواء كانت من الناحية العنصرية أو الاقتصادية أو الثقافية. ففي عام ١٩٤٨ تم تشكيل مجلس تشريعي ذي أغلبية غير رسمية منتخبة، وكان يتم الاختيار على أساس أربع قوائم انتخابية منفصلة، فكان المجلس التشريعي يتكون من ١١ عضواً أوروبياً منتخباً، و٣ أعضاء منتخبين من الهنود غير المسلمين، و ٢ من المسلمين، وعضو عربي واحد منتخب، هذا إضافة إلى تعيين ٤ من الأفارقة وعضواً عربياً واحداً .

ورغم كل إجراءات تشكيل المجلس التشريعي هـذه إلا أن أصـوات الأفارقـة ارتفعت بالشكوى وتعذرت التسوية لسنوات عدة. وفي هذه الظروف أخـذت حركـة الماوماو تزداد نشاطا، وتجهل السلطات شيئا عن تكوينها أو تاريخ تشكيلها، وان كـان اختيار اسمها هدفه التضليل أو ربما له علاقة بالطقوس الدينيـة لقبائل الكيكويـو، وقـد عرف قسم الماوماو لأول مرة في عام ١٩٤٩ ، واستمدت هذه الحركة قوتها من الرعـب الذي أصاب مستأجري الأراضي الأوروبيين، واتسـمت بالسـرية والعنـف وعـدائها للمستوطنين والمسيحيين .

لقد ازداد نشاط اتحاد كينيا الأفريقي وانعكس ذلك على زيادة أعضائه، حيـث أصبح عددهم في عام ١٩٥٠ ألف شخص، فضلا عن انتشار فروعه في كل أنحاء البلاد، مما أثار قلق البريطانيين، مما دفع حكومتهم إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد في ٢٠ مـن أكتوبر عام ١٩٥٢، وفي اليوم التالي قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقـالات لأعضـاء اتحاد كينيا الأفريقي، وشمل ذلك اعتقال زعيمهم جومو كينياتا، بتهمة قتل الأوروبيين في البلاد، وقيادته لمنظمة سرية أطلق عليها اسم منظمة الماو ماو، وهي حركة ثورية سـرية، ظهرت عام ١٩٥٠، وهدفها الرئيسي تخليص البلاد من حكم المستعمر المتمثل بالأقليـة البيضاء. وانفجرت هذه الحركة فجأة في مجتمع يسيطر عليه أقلية بيضاء، وقررت لجنتـها المركزية، في العام نفسه، مواجهة الحكومة البريطانية في كينيا حيث أصدرت بيانا أعلنت فيه أهدافها وهي: المطالبة بإلغاء قوانين التفرقة العنصرية ومعالجة مشكلة الأرض وتعـديل نظام الانتخابات للأفارقة، وإطلاق الحريات والسماح لابناء البلاد من قيـادة بلـدهم، ومقابل هذه المطالب، شددت الحكومة من قبضتها على المنظمة وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وتم رسميا إلغاء هذا التنظيم عام ١٩٥٣، مع اعتقال أكثر العناصر القيادية والنشطة في حزب الاتحاد الكيني الأفريقي، ومن ضمنهم زعيمه مما ألحق الضرر الفـادح بالحركـة الوطنية ونشاطها. وعلى الرغم من هذا كله، فقد أجبرت بريطانيا على اقتـراح تشـريع

دستور جديد للبلاد عام ١٩٥٤ ، للسخط الشديد الذي عمها ضد السياسة البريطانية الجائرة.

ولعبت الحكومة البريطانية دورا خبيثاً من أجل تفتيت وحدة الحركة الوطنية وذلك عن طريق تشجيع البعض بتأسيس أحزاب سياسية مضادة مثل حزب الدولة الموحد وحزب الاستقلال الفدرالي والحزب الإمبراطوري البريطاني الكبير(٣٠) .

كانت بداية حركة الماو ماو على شكل ثورة سرية، ضد كل مظاهر التغيير، و لم تأخذ العنف طريقا لها إلا بعد مرور وقت طويل، فكانت أفكار الثورة تنتقل شفاهة من مجموعة إلى أخرى، إلا أن بعض الذين دعوا لاعتناق أفكارها لم يحتفظوا بسريتها.

لقد أخذت الحركة من قسم قبيلة الكيكويو التقليدي قسما لها لضمان الولاء لها. ومعلوم ان قسم الكيكويو محدد في أهدافه، ولقدسيته لديهم لا يستخدم إلا في الحالات النادرة حيث انه مرتبط بديانة القبيلة، فضلا عن كونه وسيلة لحفظ النظام بين جماعات الكيكويو. وكان القسم هذا لا يستخدم إلا بعد الفشل في حل النزاعات القائمة عن طريق مجلس كبار السن. وغالبا ما كانت أطراف النزاع تهدد باستخدام القسم للتوصل إلى تسوية، حيث كان القسم في اعتقادهم يكشف الجانب الكاذب، وذلك لاعتقادهم جميعا بفاعلية القسم على الجانب الذي سيقوم عليه إذا كان قد شهد زوراً.

في حين كان قسم الماوماو مختلفا تماما إذ كان الشخص يجبر على حلفه، لأنه يطالب حالف القسم بعدم إفشاء السر الحقيقي، فكان هذا يختلف عن قسم القبيلة التقليدي. إلا ان الحركة استغلت أمراً مهماً جداً هو، أن حالف القسم الذي ابتعد عن قبيلته كان في الواقع لا يميز بين الحلف التقليدي والحلف الجديد، فكان حالف القسم هنا لا يزال يخشى الأثر الفعال الغامض للقسم التقليدي لأنه لم يسبق أن شاهد آثاره أمامه. وتميزت حركة الماوماو بسريتها فكان القسم يهدد بقتل الشخص إذا أفشى للعدو

معلومات عن التنظيم، لكن المنطق يقول مهما بلغت السرية والتحقيق فلن تسكت ألسنة الآلاف من الأفريقيين الذين التحقوا بالتنظيم، لهذا وجب على هذا التنظيم بسبب العدد المتزايد من المنضوين تحت لوائه إلى التشديد على حلف القسم وقتل الجماعات غير الجديرة بالثقة، فالتحقت الآلاف من الجموع أما طواعية أو خوفا من الحركة، مما سبب الترهل في الكم على حساب النوع، وأدى هذا إلى تسرب أسرار هذا التنظيم عام ١٩٥٢ إلى خارجه بسبب عدم الانضباط.

ونتيجة لعدم حصول الحكومة على معلومات حقيقية، عن حركة الماو ماو لذلك عدتها حركة تمرد، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، ووضعت الحكومة منذ البداية قواتها العسكرية ضد هذه الحركة و لم تستطع هذه القوات الحد من نشاطها، لكن الذي ساعد الحكومة على كشف الماوماو هو تسلل عدد من أبناء الكيكويو الذين اعتنقوا المسيحية إلى صفوفها، حيث كانت ذلك البداية للقضاء على هذه الحركة، لأن هؤلاء لا يخشون آثار القسم عندما كانوا يجبرون على تأديته، فكان هؤلاء ينقلون أخبار الحركة ويقدمون معلومات عن أعمالها إلى جهاز الشرطة، وأدرك زعماء قبيلة الكيكويو ان قسمهم قد زوّر، فأوجدوا لهم قسما آخر مغايرا ومناهضا لقسم الحركة سموه قسم التطهير، مع محاربة هذا القسم الذي تبنته الحركة.

ومن هذه الحركة أدركت الحكومة الكثير من المشاكل التي نجمت عن تخطي التقاليد أو سوء فهمها فاتخذت خطوات من أجل معالجة بعض ما كان يشكو منه الأفارقة والتي كانت سببا في ظهور الاتجاهات المتطرفة.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٢ تم تنظيم حفل استقبال للحاكم العام الجديد السير ي.بارنغ، وفي وضح النهار -وعلى بعد عشرة كيلو مترات من نيروبي- تم اغتيال واروهيو زعيم الكيكويو الشيخ المخلص للسلطات البريطانية، فأعلنت سلطات الاحتلال حالة الطوارئ وإلقاء القبض على جوموكينياتا، و٩٨ من رجاله، واستقدمت

قوات عسكرية من الشرق الأوسط وبدأت حربا عنيفة، قتل من جرائها ٧٨١١ من الماو ماو وألقت القبض على أكثر من مائة ألف تم وضعهم في السجون، في حين كانت خسائر القوات الاستعمارية ٤٧٠ قتيلا من الأفريقيين و٦٨ من الأوربيين عسكريين ومدنيين، وحكم على كينياتا في عام ١٩٥٣بالسجن لمدة سبع سنوات باعتباره قائدا لهذه الحركة، ومسؤولا عما حدث في البلاد[٣١].

في الوقت الذي بدأت فيه حركة الماوماو تضعف كانت القوات البريطانية تنظر بعين الريبة إلى جمعية الكيكويو القديمة -والتي أخذت لها اسما جديدا هو اتحاد كينيا الأفريقي- ومدارس الكنائس الأفريقية وكلية كينيا للمعلمين الوطنيتين، ومما كان يربط اتباع الجمعيات مع حركة الماو ماو معارضتهم للإرساليات التبشيرية المسيحية ودفاعهم عن عادة ختان البنات وحملاتهم الدعائية ضد المستوطنين الأوربيين، كما أصدرت سلطات الاحتلال قرارا بحل حزب اتحاد كينيا فأدى ذلك إلى حدوث فراغ سياسي في البلاد ساعد على بروز توم مبويا كزعيم سياسي وعمالي .

في هذه الفترة المضطربة من تاريخ البلاد، صدرت قوانين استثنائية، كان لها تأثيرها البالغ في تاريخ كينيا فيما بعد، قامت سلطات الاحتلال بالانتقام وبوحشية من الحركة الوطنية المتمثلة بحركة الماو ماو، فمنعت عنها وصول إمدادات الأسلحة والأموال وحتى المواد الطبية، فضلا عن العمليات العسكرية الوحشية التي مارستها في مناطق تواجد الثوار، والاعتقالات الجماعية، وأصدرت قانونا ينص على فصل تسعين ألف من أفراد الكيكويو من وظائفهم وأبعدوا عن مدينة نيروبي، وتم إحلال أفراد قبيلة الليو محلهم في هذه الوظائف، وهذا هدف خبيث للاستعمار البريطاني لإثارة الأحقاد بين أبناء الشعب الواحد خدمة لأهدافه، فمن الطبيعي أن هذا الإجراء قد أثار حقد قبيلة الكيكويو وكراهيتهم ضد قبيلة الليو، وكان هذا الإجراء سببا في انتشار البطالة في منطقة الكيكويو، وأصدرت هذه السلطات قراراً يحظر الاجتماعات العامة وتشكيل التنظيمات، وهدفها هو

الحد من نمو الأحزاب الوطنية الأفريقية وتطورها، باستثناء الحركة القومية، التي استمر عملها في ظل قانون الطوارئ، وهي حركة توم مبويا، الزعيم النقابي الذي ينتمي إلى قبيلة الليو، وكان نشاط حزب مؤتمر الشعب الذي أسسه مبويا مقصورا على نيروبي، فأصبح هذا الحزب بمثابة الأساس الذي نهضت عليه حركة استقلال كينيا حينما انتهت حالة الطوارئ في البلاد .

وأجبرت بريطانيا على تغيير سياستها، أمام التضحيات الكبيرة، فقررت إبداء بعض التراخي في سياستها، فما إن جاء عام ١٩٥٤ حتى أعلن وزير المستعمرات أوفر لتلتون عن عدد من الإصلاحات الدستورية من أجل إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في كينيا، فمنحت المواطنين حق التصويت على أساس قائمة انتخابية منفصلة، وتعيين كينيا وزيراً من الوزارات الست التي تتكون منها الحكومة البريطانية في البلاد، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات لم تعبر عن طموح المواطنين و لم تحقق رغباتهم، لكن الأوروبيين عارضوا هذه الإجراءات الإصلاحية.

وحين أجريت الانتخابات في عام ١٩٥٦ ازدادت انقسامات المواطنين حول نتائجها، هذا ما دفع الحكومة البريطانية إلى إصدار دستور جديد للبلاد في عام ١٩٥٧ وسمي بدستور (الن لينوكس بويد)، وحيث حدد هذا الدستور عدد الوطنيين بأربعة عشر عضوا وعدد الأوروبيين أربعة عشر أيضا وعدد الآسيويين بثمانية، لكن هذا لم يرض الوطنيين لأنه لم يحقق رغباتهم.

استمر العمل بهذا الدستور إلى عام ١٩٦٠ وفي الوقت نفسه كانت الأحزاب السياسية الوطنية ضعيفة جدا، لأن نشاطها كان محظورا حتى انتهاء قانون الطوارئ عام ١٩٥٥. فمعظم الأحزاب التي ظهرت كانت تدين بنشأتها إلى حركة استقلال كينيا التي تزعمها توم مبويا، والتي كان من ضمن أهدافها توطين الأفارقة في منطقة المرتفعات، والمطالبة بالتعليم الإلزامي والإفراج عن جومو كينياتا. ولكن بعد رفع قانون الطوارئ بدأ الكيكويو يدعمون قوتهم السياسية مع احترام زعامة مبويا.

لقد كانت الأحزاب الأفريقية في صراع مستمر مع الأحزاب الأوروبية والمستوطنين، ومنها حزب كينيا الجديد الذي تزعمه الأوروبي بلندل، فضلا عن أحزاب أخرى كان عمرها قصيرا في الحياة السياسية.

وفي عام ١٩٦٠ جرت مباحثات دستورية ترأسها وزير المستعمرات البريطاني أيان ماكلود وحضرها ممثلون عن جميع العناصر في المجلس التشريعي بما في ذلك مبويا ونجالا وبلندل وكابتن بريجز، زعيم الحركة الأوروبية المحافظة التي كانت تطالب بتقسيم كينيا. وفي ضوء هذه المفاوضات صدر دستور جديد للبلاد أطلق عليه دستور ماكلود وتضمن بنودا عدة نصت على أن تجرى الانتخابات بقائمة موحدة بغض النظر عن الجنس أو اللون، وأقر تكوين مجلس تشريعي يتكون من ٥٣ منتخبا، يكون منهم ٣٣ كينيا، وعشرة من الأوروبيين و٨ من الأسيويين، واثنين من العرب، كما وعد ماكلود بإعلانه للحقوق التي تحتوي الضمانات التي طالب بها الأوروبيون لضمان عدم مصادرة أموالهم.

فضلا عن الإجراءات الأخرى التي اتخذها سلطات الاحتلال بإعادة توطين وتنظيم قبيلة الكيكويو وتوزيع عدد كبير من المساكن عليهم، في محاولة منها لتجميل وجهها القبيح أمام الشعب الكيني.

وفي ظل هذه الظروف أقبلت كينيا على الانتخابات في فبراير ١٩٦١ وباستثناء الاستياء الذي أبداه بعض الأوروبيين فان الانتخابات المبدئية سارت على ما يرام، وفاز مبويا فوزا ساحقا كزعيم لاتحاد كينيا الأفريقي الوطني الذي خلف حركة استقلال كينيا، وفي هذه المناسبة حاولت الكيكويو إشاعة الانقسام داخل حزب مبويا إلا انهم أخفقوا، لان مطالب مبويا قومية لا قبلية. الا انه باعتماده على نفوذ كينياتا وضع نفسه في موقف لا يستطيع منه إلا أن يحتل المكانة الثانية في حالة عودة كينياتا للنشاط السياسي. ويمكن لاتحاد كينيا الأفريقي الوطني من تشكيل حكومة ضعيفة عن طريق التحالف مع ممثلي الاقليات الأوروبية والأسيوية، غير ان مبويا أدرك خطورة الموقف فأيد مطالب اتحاد كينيا الأفريقي الوطني من أجل الإفراج عن جومو كينياتا.

وكان الإفراج عن جوموكينياتا بحاجة إلى صيغة قانونية يمكن بمقتضاها منحه الحرية السياسية دون إحراج الحكومة البريطانية أو غضب المستوطنين الأوروبيين، وبالفعل تم إطلاق سراح جومو كينياتا في صيف ١٩٦١ وسمح له بتقلد الزعامة في الوقت الذي كانت فيه كينيا تقدم طلبا للحصول على الحكم الذاتي.

وفي مؤتمر في لانكستر هاوس في بريطانيا -والذي انعقد في العام نفسه -وافق حزب جومو كينياتا على قبول مقترح الاتحاد الديمقراطي الأفريقي الكيني، بقيام مجلسين أحدهما للنواب والآخر للشيوخ، وتشكيل ستة أقاليم لكل منها مجلسه المحلي، وكان هدف جوموكينياتا آنذاك هو تحقيق الاستقلال التام حتى وان اقتضى الأمر إلى تقديم تنازلات عدة، وكادت الخلافات تعصف بوحدة حزب جوموكينياتا، بين مساعديه الرئيسيين أودينغا وتوم مبويا، لولا حكمته فأمسك بقيادة الحزب بين يديه وقاده إلى النصر في انتخابات أيار/مايو ١٩٦٢، وشكل كينياتا أول حكومة وطنية وجعل أودينغا وزيرا للداخلية وتوم مبويا وزيرا للعدل، وبعد تسوية الخلافات في وجهات النظر بين الحزبين الرئيسيين، دعا كينياتا شعبه إلى توحيد الصفوف، وهذا ما تم في ١٢ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، حيث أعلن استقلال البلاد[٣٢]. واعترفت بريطانيا باستقلال كينيا وأصبحت عضوا في منظمة الكومنولث البريطانية.

أوغندا :

تقع أوغندا في الجزء الشرقي من أفريقيا، يحدها من الجنوب تنجانيقيا ورواندا وأورندي، ومن الشمال جمهورية السودان، ومن الشرق كينيا، ومن الغرب جمهورية الكونغو، وتبلغ مساحة البلاد ٢٤٣,٤٠٨ كيلو متراً مربعاً. أما عدد السكان فيبلغ حوالي ١٤,١ مليون نسمة حسب إحصاء عام١٩٨١[٣٣].

يعد القرن التاسع عشر نقطة تحول في تاريخ أوغندا، حيث لمست استقرار الحضارة العربية في عدة مناطق من أرجائها[٣٤]، إلا أنه من المؤسف أن هذه الحضارة لم تستطع الصمود أمام وصول الاستعمار البريطاني إليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

اشتهرت أوغندا بتجارة العاج وريش النعام مما أدى إلى إغراء التجار العرب، وجعلهم على صلة واسعة بأوغندا، حتى تجمعت فيها جالية عربية كبيرة استقرت على الساحل الشرقي لأفريقيا، استطاعت نشر الدين الإسلامي فيها، وان لم تكن التجارة هي السبب الوحيد لانتشار الإسلام، بل كان لرغبة بعض ملوكها سبب في بنشر هذا الدين كما حصل في عهد أمينسا حينما طلب من مصر إرسال بعض العلماء لأجل تعليم السكان قواعد الدين الإسلامي[٣٥].

وجريا على الطريقة الأوروبية في استعمار الدول فقد وصلت بريطانيا الى هذه البلاد بوسائل متعددة: منها إرسال البعثات التبشيرية المسيحية "لنشر الثقافة الغربية " والدين المسيحي- كما يدعون- قصد تحقيق أهدافهم الاستعمارية من ورائها، وكذلك الكشوفات الجغرافية التي قام بها الرحالة والمكتشفون الأوروبيون لتحقيق مصالح بلدانهم الاستعمارية. ولأهمية منطقة أعالي النيل اشتد التنافس عليها بين كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، فكانت أوغندا من حصة بريطانيا التي هيمنت عليها وأخضعتها لنفوذها.

ولتضارب المصالح في الساحل الشرقي لأفريقيا، بين الدول الثلاث بريطانيا وألمانيا وفرنسا، اضطرت هذه الدول إلى تشكيل لجنة أعدت دراسة حول الموقف الدولي هناك في هذه المنطقة، وفي ضوئها تقرر منح سلطان زنجبار جزيرتي زنجبار وبمبا، ومنح بريطانيا شريطا ساحلياً عرضه عشرة أميال وطوله ٤٠٠ ميل في حين تم تخصيص القسم الجنوبي لألمانيا، وفي عام ١٨٩٠ تم الاتفاق بين كل من ألمانيا وبريطانيا على توقيع معاهدة بينهما سميت بمعاهدة هليوجلاند تنازلت بموجبها ألمانيا عن دعاواها في أوغندا وجزيرتي زنجبار

وبمبا ومنطقة على الساحل الشرقي الأفريقي لبريطانيا، ولأجل إسكات فرنسا، وافقت بريطانيا على إطلاق يد فرنسا في مدغشقر، وعموما تمكنت بريطانيا عام ١٨٩٤ من إعلان الحماية الرسمية على أوغندا، وهي تتكون من عدد من الممالك المستقلة[٣٦].

حين دخلت بريطانيا هذه البلاد كانت التقاليد القبلية وأنظمتها الخاصة هي الحاكمة فيها، وكانت مقسمة إلى عدة أقسام أو ممالك، فاعترفت بريطانيا بحكام هذه الممالك والأقاليم وأقرهم على السلطة في ممالكهم وأقاليمهم وهو ما سارت عليه بريطانيا في اتباع أسلوب الحكم غير المباشر (*Indirect Rule*) في إدارة مستعمراتها، لكنها خضعت إلى سلطة المندوب السامي البريطاني، السير هاري جونستون، فكانت مملكة بوجندا (*Buganda*)، التي تقع على الساحل الغربي لبحيرة فكتوريا، ويحمل ملكها لقب، كاباكا وله برلمان خاص يعاونه في الإدارة ويطلق عليه اسم لوكيكو، أما الشعب فيطلق عليه اسم باجندة، ومملكة بونيورو (*Bonyoro*) من أقوى الممالك في أوغندا، فضلا عن ممالك تورو (*Toro*) وانكولو (*Ankole*) وباجوسا (*Bugosa*)[٣٧].

اتبعت بريطانيا أسلوب عقد المعاهدات مع زعماء الأقاليم في هذه البلاد، وكما حصل مع الملك موانجا، عندما تم إبرام المعاهدات بينه وبين الكابتن ف.د. لوغارد (ممثلا لشركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية) في ديسمبر عام ١٨٩٠ وفي مارس ١٨٩٢، والتي كفلت لموا نجا الحماية، وفي ٣١ من مارس عام ١٨٩٣ قررت شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية نقل حقوقها في تلك المعاهدات إلى الحكومة البريطانية، بسبب عجزها عن دفع مستحقاتها للإدارة البريطانية لكي تدعم سيطرتها على أوغندا بالإضافة إلى المنطقة الساحلية.

استمر الأسلوب نفسه في ممالأة زعماء القبائل والأقاليم في البلاد على عقد المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن المصالح البريطانية فيها، فقد عقدت معاهدة في ٢٧ من أغسطس عام ١٨٩٤ مع ملك موانجا، أكدت فيها على ما تضمنته المعاهدات السابقة،

مضافا إليها هيمنتها على الشؤون الخارجية والواردات والضرائب، وفي العام نفسه أعلنت بريطانيا حمايتها على بوجندا[٣٨]. ومما يكشف خبث السياسة البريطانية ومكرها في استغلال الشعوب والهيمنة على مقدراتها، ما أوضحه لنا لوكارد في مذكراته حيث يقول :

"ان أي شخص يفهم مضمونها ما كان ليوقع عليها. فالقول بأن زعيما بدائيا قيل له أن يتنازل للشركة عن كل حقوقه مقابل لاشيء هو قول واضح الزيف، واذ كان قد قيل له ان الشركة ستحميه من أعدائه وتشاركه حروبه كحليف له، فذلك كذب، لأن الشركة ليس في نيتها أن تفعل شيئا من ذلك، وليس لديها القوة اللازمة لذلك حتى لو أرادت"[٣٩].

المقاومة الوطنية للحماية البريطانية:

من أبرز زعماء المقاومة الوطنية ضد البريطانيين هو كاباريجا ملك بونيورو الذي قاد قواته ضدهم بين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٩، وبعد هزيمته العسكرية أمام قواتهم، اتبع الأسلوب الدبلوماسي والمفاوضات السلمية معهم، حيث حاول مرتين فتح باب المفاوضات مع لوكارد، لكنه رفض ذلك، وحاول موانجا، كاباكا بوجندا، التوسط في بعض الأحيان لصالح ملك بونيورو، ولكن دون جدوى، فاضطر هذا الملك إلى شن حرب العصابات ضد القوات البريطانية، فانسحب من بونيورو إلى لانغو في الشمال، لكي يكون في مأمن من هجمات هذه القوات وينظم هجماته ضدها في هذه المنطقة، وقد علق أحد الضباط البريطانيين على ذلك بقوله "لقد عاد كاباريغا إلى ألاعيبه القديمة، مثيرا كل أنواع المتاعب الممكنة دون أن يصمد قط للقتال الشريف، ومفضلا الاستمرار في أساليب الاغتيال الأثيرة لديه. فقد عمل على دس السم لأحد الرؤساء الموالين، ومات الرجل، ولكنني توصلت إلى إعدام الشخص الذي دس له السم"[٤٠]. لقد وصف الضابط البريطاني وبكل عنجهية أساليب الدفاع عن البلاد بأنها طرق قتال غير شريفة، بينما احتلالهم لأراضي الآخرين أساليب شريفة، وهذا هو منطق الاستعمار.

أما بالنسبة إلى موانجا، الذي كان قد تولى العرش في بوجندا عام ١٨٩٤ وهو العام الذي فرضت فيه الحماية على إقليمه، أبدى ريبته من الأوروبيين، وكان معظمهم من المبشرين المسيحيين.

لقد كان موانجا يتعامل بقسوة مع وكلاء بريطانيا وهو يعلم أنهم يعملون لاحتلال بلاده، حتى وان تنكروا في ثياب المبشرين، مما أزعج السلطات البريطانية، فدبرت له مكيدة وتم نفيه إلى مدينة كسيمايو الواقعة على بحيرة فيكتوريا في عام ١٨٩٩، وظل فيها حتى توفى عام ١٩٠٣[٤١]. وفي عام ١٩٠٠ وقعت بريطانيا على معاهدة جديدة مع رؤساء الباجندة، وبموجبها تمتع البوجندة بقدر من الاستقلال الذاتي زاد عما منح للمناطق الأخرى في شرق أفريقيا،كما أقرت هذه المعاهدة الحماية الخارجية للباجندة[٤٢].

وفي عام ١٩١٩ تم تأسيس جمعية شباب الباجندا وكان من أبرز أهدافها :

١) النهوض بأوغندا بكل الوسائل. ٢) مد يد العون إلى المحتاجين من البوجندا الذين يعانون العوز. ٣) إيجاد أنجع الطرق التي تتيح للباجندا الحصول على التعليم. وكان مؤسسو هذه الجمعية من الشباب المتحمسين الذين تهجموا على الرؤساء في بوجندا واتهموهم بسجن الناس دون محاكمة، كما طالبوا بإلغاء القيود العديدة التي فرضتها الحكومة على تجارة القطن، فضلا عن مطالبهم الأساسية في النهوض بمرافق التعليم الموجودة في البلاد، كالتوسع في تعليم البنات، وفتح مدارس حكومية جديدة وإنشاء معهد للتعليم العالي في بوجندا.

تطورت أعمال هذه الجمعية، وتطورت مطالبها، إذ طالبت في عام ١٩٢٢ بضرورة تحويل أوغندا إلى جمهورية متهمة الكاباكا والرؤساء بالتقاعس عن خدمة البلاد، ورضوخهم للسيطرة البريطانية، فما كان من الكاباكا والرؤساء إلا أن شنوا عليهم حملة دعائية للتشهير بهم، وأصدر اللوكيكو (المجلس التشريعي) قانونا حرم فيه المس بكرامة الكاباكا، وتوجه الى هؤلاء الشباب المتحمسين لاستقطابهم، بتعيين بعض أعضاء هذه

الجمعية في بعض المناصب الرئاسية في البلاد، هذا مما قاد إلى تقويض هذه الجمعية وانهيارها[٤٣].

اتبعت بريطانيا منذ إعلانها الحماية على هذه البلاد سياسة تختلف عن تلك التي اتبعتها في كل من كينيا وتنجانيقيا، وذلك فيما يتعلق بالاستيلاء على أراضي المواطنين لاستغلالها في خدمة الاقتصاد البريطاني، وذلك لعدة اسباب، منها ان الزعماء القبليين كانوا يستمدون سلطانهم من علاقاتهم بالأرض التي عاش عليها أجدادهم واندمجت في أساطيرهم، وهذا ما أخذته بريطانيا في الحسبان عند مفاوضتها مع هؤلاء الزعماء في عام ١٩٠٠ لكسب ودهم ورضاهم، فضلاً عن انتشار مرض النوم في البلاد[٤٤]. لذلك اعتمدت بريطانيا على الأمراء المحليين في إدارة هذه المستعمرة بدلا من البريطانيين، وفي عام ١٩٠٥ أصبحت أوغندا محمية بريطانية ملحقة بوزارة المستعمرات بدلا من وزارة الخارجية، ومنذ عام ١٩٠٧ منح المندوب السامي لقب الحاكم العام.

ولما كان هدف بريطانيا استغلال اقتصاد مستعمراتها لخدمة مصالحها الاقتصادية، لذلك وجهت الاقتصاد الأوغندي في خدمة الاقتصاد البريطاني وربطت منتجاتها الاستهلاكية بالتجارة البريطانية، ومن أجل ذلك جعلت من أوغندا مزرعة قطن احتكرت تصديره إلى مصانع الغزل فيها، فضلاً عن زراعة قصب السكر والبن[٤٥]، ولغرض الاستمرار في تطوير هذه الحاصلات قامت الحكومة بإنشاء خطوط المواصلات الحديدية والبرية من أوغندا إلى الساحل الشرقي لأفريقيا.

ومن اجل ان تحكم بريطانيا قبضتها على البلاد، قامت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٠ ببعض التطورات الدستورية، حيث وافق البرلمان البريطاني على إصدار قانون يخول الحاكم العام تولي السلطات التشريعية مع إسهام أهل البلاد في المجالس الوطنية التشريعية. واستمر العمل على هذه الحال حتى عام ١٩٢٦ حيث زيد عدد أعضاء المجلس التشريعي فاصبح يضم عضوين آسيويين من المستوطنين في أوغندا .

قررت السلطات البريطانية في عام ١٩٣٤ تكوين جمعية تشريعية تكونت من ثلاثة مستوطنين أوربيين، وثلاثة مستوطنين آسيويين واثنى عشر أوغنديا من ضمنهم ثلاثة موظفين في إدارة البلاد، هم رئيس وزراء أوغندا، ورئيس وزراء المديرية الغربية، وسكرتير الإدارة الحكومية لبقية المناطق والمديريات، وفي عام ١٩٤٧ أضيف لهم رئيس وزراء المديرية الشمالية، حتى اصبح عدد أعضاء هذه الجمعية تسعة عشر عضواً حينما استحدثت هذا المنصب، ومن أجل إقناع المواطنين الأوغنديين بصحة السياسة البريطانية، اضطرت السلطات الاستعمارية إلى زيادة أعضاء هذه الجمعية حتى أصبح عددهم ٥٨ عضواً في عام ١٩٥٤ (٤٦).

من الواضح أن هدف بريطانيا من وراء هذا التطور هو ضمان حماية مصالحها لمدة أطول، إلا أن المجتمع الأوغندي، هو الآخر بدأ بالتطور بصورة غير مباشرة، وذلك بنمو الفئة المتعلمة، التي ساعدت على تنمية الروح القومية المناهضة للاستعمار. وهكذا بدأت إرهاصات الاتجاه القومي من خلال تجاوز النزعة القبلية حيث بدا المجتمع أكثر تماسكاً كلما سار قدما إلى الأمام.

لقد نشأت طبقة المثقفين في ظل التعليم الناشئ من قبل البعثات التبشيرية والمدارس الحكومية على الرغم من قلة عددها، حيث أتيحت الفرصة لعدد من أبناء البلاد فرصة إكمال دراستها التي أخذت تتطلع لملء الوظائف الحكومية ورغبتها في الإسهام برسم سياسة البلاد. ورافق هذا التطور، تطور اقتصادي ساعد بدوره في نمو طبقة برجوازية. أقلقت بريطانيا التي بدأت تنظر بحذر إلى الاتجاهات السياسية للطبقة المثقفة في مجال تحقيق الفكرة القومية.

لقد أصبحت مسألة انخفاض أجور العمال في المصانع والمؤسسات التابعة لسلطات الاحتلال، مسألة سياسية كبيرة، ساعدت على انتعاش الشعور القومي، الذي توحد في المجتمع بزعامة الحركة البرجوازية المتمثلة بطبقة المثقفين. وبذلك بدأ الاتجاه

القومي يتبلور في منظمات الشباب التي برزت في محاولة منها لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي الذي تهيمن عليه الإدارة الاستعمارية وتوابعها من أبناء البلاد، والمطالبة بالمشاركة في إدارة البلاد لا سيما وأن المشكلات الاقتصادية قد تفجرت ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخاصة مشكلات الأراضي الزراعية، فبرزت حركة الباتاكا *Al-Bataka* في بوجندا في عام ١٩٢٢ (٤٧).

وفي الوقت نفسه لابد لنا من التأكيد على ان الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من مشكلات، ونكوث الحلفاء بعهودهم للدول التي كانت تحت سيطرتهم، وبروز حركات التحرر الوطني والقومي في كل من آسيا وأفريقيا، كانت عوامل بارزة ساعدت على انتشار الشعور القومي في أوغندا.

كان هدف سلطات الاحتلال هو حرمان الشعب من حق التعليم، لأنه الوسيلة الوحيدة التي توقظ العقول، وتنور الأذهان، وتولد الأفكار، لذلك لم تكن أية مدرسة ثانوية في البلاد حتى عام ١٩٢٢ (٤٨)، حينما أسست أول مدرسة فيها، لان هذه السلطات حرصت على تقليصه وبالتالي تقليص عدد المتعلمين حتى يعم الجهل ومنها الوعي الوطني، وقد كتب الحاكم العام في أوغندا ما نصه قائلا :" انه ليس باستطاعة أي مدير للتعليم، مهما اعتذر عن ذلك، ان يقاوم الطلب على الموظفين الكتابيين، والنجارين، وصناع الأحذية وغيرهم من المدربين وفق أساليب أوروبية تلبية لاحتياجات أوروبية". وأضاف الحاكم " ان هؤلاء الرجال لم يتم تدريبهم بما يتوافق مع أي مجال في حياة شعبهم، وإنما لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لجنس أجنبي" (٤٩).

لقد تطور العمل السياسي في أوغندا، وظهرت أحزاب عديدة، تعددت مطالبها، ففي يناير عام ١٩٤٩ أعلن حزب العمال الأفريقي برنامجه الاقتصادي الذي طالب فيه بتأميم المصانع والمؤسسات ومحاربة البطالة بين العمال والقضاء على الإقطاع، وبعدها تم تشكيل حزب اتحاد أوغندا الأفريقي، الذي كان يهدف إقامة نظام ديمقراطي من أجل

التخلص من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد، وفي عام ١٩٥٢ تأسس حزب جديد باسم حزب مؤتمر أوغندا الوطني الذي طالب بحكم البلاد.

أعلنت بريطانيا في عام ١٩٥٣ عزمها على إيجاد اتحاد يضم أقاليم أفريقيا الشرقية. مما ولد قلقاً لدى الأحزاب السياسية وأجج الروح الوطنية المتنامية فيها، ذلك القلق على مصير أوغندا فيما لو انظمت إلى كينيا، وخوفا من ان تظهر مرة أخرى في البلاد مشكلة الأرض ومشكلة الصراع العنصري.

وكان رد الفعل شديدا في إقليم بوجندا على مشروع الاتحاد، حيث طالب الكاباكا بوجوب الاحتفاظ بنظام خاص لهذا الإقليم فيما لو استمرت بريطانيا في مشروع الاتحاد لكيلا يتأثر وضع الإقليم لاحقا. وفعلا اجتمع مجلس اللوكيكو وطالب بتحديد موعد لإعلان استقلالهم. لكن هذا المطلب لم تستسغه الإدارة البريطانية وبسببه تم نفي الكاباكا إلى لندن(٥٠) .

وكان رد فعل الشعب الأوغندي عنيفا تجاه نفي الكاباكا وعدوه منافيا لاتفاقية الحماية، وبذلك أصبحت هذه الحادثة عامل توحيد للأوغنديين، فعمت الاضطرابات في البلاد واستغلتها العناصر الوطنية لإثارة البلاد ضد الإصلاح الدستوري الذي طبقته السلطات الاستعمارية في عام ١٩٥٤ . ولا يغيب عن البال، تأثير الحركة الوطنية في السودان على الحركة الوطنية الأوغندية. لهذا اضطرت بريطانيا إلى العدول عن قرارها بعدم ضم أوغندا إلى كينيا إلا بعد أخذ رأي الأوغنديين، وأجبرت على إلغاء قرار نفي الكاباكا وأعادته إلى بلاده في عام ١٩٥٥ في محاولة من هذه السلطات لتهدئة الأوضاع في البلاد.

وعلى الرغم من أن دستور عام ١٩٥٤ قد اخذ بعين الاعتبار زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي حيث أصبح العدد ٥٦ عضوا بدلا من ٣٢، من ضمنه عشرون عضوا من أهالي البلاد بدلا من ثمانية، لكن ذلك لم يغير من موقف الحركة الوطنية المطالبة بأفرقة

المجلس التشريعي، فاضطرت سلطات الاحتلال على زيادة أعضاء هـذا المجلـس إلى ٦٢ عضوا.

ولعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وصلت من بريطانيا لجنة وايلد إلى أوغندا في عام ١٩٦١ لدراسة الوضع العام هناك عن قرب، فـأقرت وجـوب اسـتخدام نظـام الانتخابات المباشرة دون الاحتفاظ بمقاعد معينة للأقليات، وأن يشكل الحزب صـاحب الأغلبية الحكومة الجديدة، وأوصت كذلك باستبعاد المواطنين الذين يحتفظـون بالمواطنـة الهندية والباكستانية والسودانية وإدخال مواطني المملكة المتحدة أو المستعمرات وحدهم .

لقد كان واضحا من الاستثناء الأخير محاولة بريطانيا الحفاظ على مركز الأغلبية الأوروبية في البلاد. وبحسب توصيات لجنة وايلد، تقرر أن يتوزع أعضاء اللجنة التشريعية المقبلة على الوجه الآتي: ٢٠ مقعداً لبوجندا و ٢٠ مقعداً للمديرية الشرقية و ١٥ مقعـداً للمديرية الشمالية و١٧ مقعداً للمديرية الغربية والى جانبـهم ٦ أعضـاء ينتخبـون و ٣ أعضاء من كبار الموظفين البريطانيين. ويبدو من هذا الإجراء عـدم السـماح لبوجنـدا الحصول على الأغلبية في الجمعية.

نجد ان أحد أهم مشكله كانت تعانيها الحركة الوطنية الأوغندية موقف بوجندا الانفصالي، حيث دخلت بوجندا في مفاوضات مع بريطانيا في عام ١٩٦٠ مـن اجـل الاحتفاظ بالنظام الاتحادي، لكنها فشلت في محاولتها هذه لان نجاحها يعني القضاء علـى الوحدة الوطنية للبلاد وإضعاف اقتصادها، وقد عارض بشدة هذا الاتجاه حـزب مـؤتمر شعب أوغندا الذي عمل جاهداً من اجل إقامة حكومة مركزية على أساس ديمقراطـي، لكونه كان يعتقد أن النظام الاتحادي لبلد كأوغندا لا يصلح بسبب صغر مساحته[٥١].

استمرت الحركة الوطنية في مواجهة سلطات الاحتلال والمطالبة بالحكم المركزي من أجل القضاء على الحركات الانفصالية، وبالفعل تكلل عملها بالنجاح في التاسع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٦٢ وحققت الاستقلال التام، وأعلنت أوغندا جمهورية مستقلة ذات سيادة.

موزمبيق :

تقع جمهورية موزمبيق على ساحل أفريقيا الشرقي، وتبلغ مساحتها ٧٧١١٢٥ كيلو متراً مربعاً، أما السكان فيبلغ تعدادهم حوالي ٨ مليون نسمة[٥٢]، وهي من البلدان التي تشتهر بزراعة الجزر وجوز والتبغ[٥٣].

كان الوصول الأول للبرتغاليين إلى موزمبيق عام ١٤٩٨ وبعدها بسنوات قليلة أنشأوا أولى حصونهم التجارية على الشواطئ الموزمبيقية، ومنذ عام ١٥٤٤ بدأ البرتغاليون يمارسون سياسة عقد الاتفاقيات مع الرؤساء المحليين لأجل شراء العاج وسن الفيل والرقيق.

لم يتمكن البرتغاليون من التوغل في الداخل والابتعاد عن الساحل بسبب مقاومة الأهالي، لذلك اقتصر وجودهم على عدد قليل من المزارعين ورجال الإرساليات التبشيرية المسيحية، واستقروا في السواحل و لم يتمكنوا من التوسع اكثر مما هم فيه إلى أن عقد مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥)، فأخذت حكومة البرتغال تشجع الهجرة إلى موزمبيق لفرض تواجدها على كامل الأرض الموزمبيقية.

لعل اشد ما عانته موزمبيق ممارسة تجارة الرقيق، حيث استمرت البرتغال في ممارستها على الرغم من صدور قوانين تحريم تجارة الرقيق في بريطانيا عام ١٨٠٧ وفي فرنسا عام ١٨٦٤ والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٥، فقد احتالت على تطبيق قوانين تحريم الرقيق، لا سيما أنها اتبعت أسلوبا جديدا في التعامل، مع هذه القوانين، إذ أطلقت على هذه التجارة اسم نظام هجرة العمال الحر، عن طريق جمع الرجال في موزمبيق وتسويقهم إلى مراكز العمل في الخارج كفرنسا والترنسفال[٥٣]، ليعملوا في مصانعها عمالاً.

لقد عاش عمال موزمبيق تحت ظروف صعبة للغاية بسبب تطبيق نظام العمل الإجباري لمدة ستة أشهر لحساب الإدارة البرتغالية للأعمار بين ١٨-٥٠ عام، مع ظروف

العمل السيئة والأجور المنخفضة[٥٥]، أما ما يخص الفلاح الموزمبيقي فكان هو الآخر يعاني من أنواع الاستغلال حيث كان يجبر على إنتاج نوع الغلة وتحديد سعر الإنتاج وغيره من القيود الأخرى[٥٦]. اما بالنسبة للصناعة والتعدين فقد خضعت البلاد لاحتكار الشركات البرتغالية والبريطانية والفرنسية والألمانية وجنوب أفريقيا.

و نتيجة للسياسة البرتغالية الاستغلالية تعرض المواطن الموزمبيقي إلى الفقر الشديد والتخلف حيث تعرض إلى ندرة الخدمات الضرورية، الصحية والتعليمية، ودليلنا على ذلك هو إشارة لإحدى الإحصائيات العائدة لعام ١٩٥٠ على أن ٩٩% من السكان كانوا أميين[٥٧]. وتعامل البرتغاليون مع موزمبيق وكأنها جزء من بلدهم حيث عملوا على نشر لغتهم بين سكانها وفي محاولة منهم لإذابة معالم الشخصية الموزمبيقية على الرغم من قلة عددهم في هذه المستعمرة، وكانت سياسة البرتغال المعلنة تجاه مستعمراتها هو "تحديد هؤلاء السود وإدخالهم في الأمة البرتغالية "، وأن الطريق مفتوح أمام الجميع ليصبحوا برتغاليين، إلا أنه حتى عام ١٩٥٣ كان يوجد في المستعمرات البرتغالية ثلاثة أصناف من المواطنة: البرتغالي الذي يحمل بداهة صفة المواطنة، وأشباه البرتغاليين، ثم كتلة الأفريقيين، وكان على كتلة الوسط أن يخضع أفرادها لبعض الشروط حتى يصلوا إلى هذه المكانة، ومن بعض هذه الشروط إعلان ولائهم للبرتغال، وأن يحصلوا على وصية حسن سلوك، مع حيازتهم على مستوى من الحياة يشبه الأوروبيين ليحكم عليهم بأنهم متمدنون، وعلى الرغم من كل هذه المواصفات الواجب على الأفريقي حيازتها فإن ذلك الشبيه لم يكن مساويا تماما للبرتغالي، إلا أنه يمكنه التمتع ببعض المزايا، التي منها إعفاؤه من حمل جواز سفر حال تغيير مكان إقامته، ومن تجنيده للعمل الإجباري، وكذلك يصبح له حق التصويت والمساواة بالأجور مع البرتغاليين، وحتى عام ١٩٥٠ لم يكن من هؤلاء الأشباه في موزمبيق إلا ٤٣٥٣ شبيها من أصل ٥،٧٣٥،٠٠٠ مليون من السكان، وفي أنكولا لم يتجاوز الأشباه إلا تسعون ألفا من أصل أربعة ملايين هم مجموع السكان، وكذلك

النسبة في جزر ساوتومي وبرنسيب لم تتجاوز الخمسين بالمائة من مجموع السكان، وعموما يمكن القول أن ١٠% من مجموع السكان في المستعمرات هم الذين وصلوا إلى درجة الأشباه، وعلى الرغم من تفاهة النسبة العددية فما زال هناك أدعياء يدعون أن المسألة لم تكن تمييزاً عنصرياً وإنما هي مسألة ثقافة(٥٨).

تطور الحركة الوطنية :

ومنذ أن بدأ الاستعمار البرتغالي يضع قوانينه الإدارية في البلاد، بدأ الفلاح الموزمبيقي يتهرب من الضرائب وعلى نطاق واسع في كل المناطق الريفية من موزمبيق، وبمرور الزمن أخذ الفلاح يتفنن في البحث للوصول إلى أساليب عدة ومختلفة لتقليل مدفوعاته السنوية من الضرائب أو تفاديها بالكامل، وكان شائعا أن يقوم الفلاحون بتزوير أعمارهم أو حالتهم الاجتماعية لغرض تخفيف أعبائهم المالية، كإدعاء الشباب البالغين أنهم قصّر أمام جباة الضرائب، أو عدد من العوائل تستقر في دار واحدة والادعاء بأنه منزلها لغرض الهروب من ضريبة الكوخ، وفي عام ١٩٢٨ سجل موظف الضرائب البرتغالي وقد استولى عليه شعور الإحباط قائلا :

"إن رؤساء القرى والفلاحين المنتمين إلى مامبوس والكويارارا والشواو والكابنغا، يشتركون في حملة مقاومة سلبية تفوق التصور. فعندما يتم استدعاؤهم لدفع المستحق عليهم من الضرائب، يأتون بلا نقود ويتفاوضون بشأن تأجيل السداد لفترة طويلة يتجاوزونها باستمرار، مما يستدعى اللجوء إلى الرؤساء لإحضار أعيان القرى الذين يأتي كل منهم بنسبة ضئيلة فقط من الضرائب المقررة على قريته. وعلى هذا النحو، تمر عدة شهور، بل فترة طويلة جدا في كثير من الأحيان، قبل أن تصفي الالتزامات "(٥٩) .

واحتج آلاف العمال الموزمبيقيين، حينما كانوا يجبرون على زراعة القطن أو على العمل في مزارع المستوطنين، على مقدار العمل المطلوب منهم تأديته، فكان الهروب إلى المستعمرات المجاورة وسيلتهم للتخلص من ذلك العبء، فبحلول عام ١٩١٩ قدر عدد

الهاربين إلى نياسالاند بأكثر من مائة ألف موزمبيقي، وعد هذا الأسلوب من اكثر وسائل التحدي تأثيراً من جانب الفلاحين والعمال الريفيين[٦٠]، ومن جراء ذلك كان النقص بالرجال، بسبب الهروب، أي نقص الأيدي العاملة وكثيرا ما كانت السلطات ترسل حملات تأديبية ضد السكان قد تصل إلى حد القتل الجماعي لرؤساء القبائل أو لوكلائهم المحليين وأتباعهم مع اتباع اشد الأساليب وحشية للرجال، وخطف النساء واغتصابهم[٦١].

لقد اقتصر الرفض على المقاومة الفردية والقبلية حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكان لمشاركة الجندي الأفريقي في الحرب إلى جانب الجندي الأوروبي، أثر في اطلاعه على أفكار لم يعرفها من قبل، وتمتعه بالمساواة في الحقوق والواجبات في جبهات القتال، فعاد هؤلاء الجنود، وهم يحملون أفكاراً سياسية جديدة، وبسبب انهزام ألمانيا ازداد تشبث الدول الأوروبية بمستعمراتها في أفريقيا لأنها منتصرة في هذه الحرب، لذلك شجعت البرتغال المهاجرين على ممارسة الزراعة للتمسك بالأرض اكثر[٦٢].

وبسبب الأوضاع المتردية في موزمبيق أخذت الجماعة المتعلمة -والتي تملك حسا قومياً -في التجمع محاولة التعبير عن مشاعرها الوطنية المطالبة بالمساواة مع البرتغاليين في الحقوق والواجبات، وبدأ إحساس التعبير الجماعي يتنامى، ففي عام ١٩٢٠ تأسست في لشبونة الرابطة الأفريقية كمحاولة لتوحيد الأفارقة من الطلبة والمولدين، الذين يتمتعون بالإحساس الوطني والوعي السياسي آنذاك، وكانت الرابطة منذ البداية تنادي بأهداف أبعد من الإقليمية والعمل على وحدة أبناء المستعمرات ضد الاستعمار القابع على صدورهم، وعلى الرغم من الأهداف النبيلة للجمعية، إلا أن قلة عدد أعضائها وبعدها عن ساحة العمل الحقيقية، أضعفها عن مواصلة عملها. مما كان باعثاً على ظهور جمعيات أدبية واجتماعية أخرى، ذات أهداف سياسية مثل النقابة الأفريقية التي تأسست عام ١٩٣٨، والتي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الأفريقي الذي انفصل عنه جناح، اكثر تطرفا،

سمي منتدى السود، وجناح آخر أطلق على نفسه اتحاد المحامين الموزمبيقيين، هذا فضلا عن تشكيل جمعيات أخرى ذات صبغة اجتماعية أو ثقافية أو رياضية، إلا أن الهدف غير المعلن لهذه للجمعيات هو نشر التوعية الوطنية ومنها على سبيل المثال جمعية المسلمين الأفارقة، وكان ظهور الصحافة الوطنية -هو الآخر- عامل مهم جدا، لنشر الوعي الوطني وتعميقه في البلاد.

أما بالنسبة لجموع العمال فكانوا ومنذ البداية يعانون من قانون العمل الإجباري الذي فرضته السلطة الاستعمارية في البلاد، عندما سنت أول قانون للعمال الوطنيين، والذي استمر العمل به حتى عام ١٩٦١ ، حيث نصت المادة الأولى منه على أن :

"يخضع كل السكان الوطنيين في الأراضي البرتغالية وراء البحار لالتزام معنوي وقانوني بالسعي من خلال العمل على اكتساب ما يحتاجونه للعيش ولتحسين ظروفهم الاجتماعية. ولهم مطلق الحرية في اختيار وسيلة الوفاء بهذا الالتزام، فإن لم يفعلوا، بصورة أو بأخرى، يكون من حق السلطات العامة أن تجبرهم على الوفاء بهم"(٦٢). فبموجب هذا القانون توفر الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة الاحتياطية لسد الطلب عند الحاجة، لاسيما وانه أوكل للمسؤولين الإداريين المحليين حرية التصرف الكاملة، من حيث جمع هذه القوى العاملة وتوزيعها عند الحاجة، سواء للعمل في ممتلكات المستوطنين، أو لشق الطرق، أو لمد السكك الحديدية. وكثيرا ما كانت النساء يتعرضن لنفس المصير على الرغم من ان القانون كان يعفيهن من عمل السخرة، وقد لاحظ أحد علماء الاجتماع الأمريكان، أثناء زيارته لموزمبيق، في عام ١٩٢٤، أن

"... الرؤساء يأخذون النساء، حتى الحوامل والمرضعات منهن، للعمل في أشغال شق الطرق. وتقوم الحكومة ببناء ثكنات صغيرة لإيوائهن في أماكن بعيدة عن الشارع العام، ويتركن بلا أجر أو طعام. وتتراوح مدة العمل بين أسبوع واحد وخمسة أسابيع بحسب اختلاف تشريعات المناطق، وان كان من الممكن استدعاؤهن للعمل مرة أخرى

خلال العام نفسه...، وتعمل النساء تحت إشراف رئيس عمال اسود يحمل هراوة، ويبدأن العمل في الساعة السادسة صباحا، ثم يتوقفن لمدة ساعة في الظهر، ليعدن إلى العمل حتى غروب الشمس. وتحدث بعض حالات الإجهاض نتيجة العمل الشاق "[٦٤].

ومنذ عام ١٩١١ شكلت مجموعة صغيرة، بقيادة فرانسيسكو ذو منجوس كامبوس وألفريدو دي أوايفيرا واوستينو خوسيه ماسياس، تنظيم اتحاد أفريقي يضم جميع العمال الأفريقيين في لورنس ماركس، وأدرك هؤلاء ضرورة أن ينظم العمال السود أنفسهم إذا أرادوا أن يضمنوا البقاء، وحذروهم من خطورة عدم اتحاد العمال، وجاءت مطبوعاتهم تفاخر من أن الاتحاد الأفريقي يخلو من أي تمييز، ولكن معارضة الدولة للحركة النقابية هذه قد قوضت دعائم الاتحاد الأفريقي، وعلى الرغم من هذا، ظهرت محاولات عدة متفرقة لتنظيم العمال، وهنالك تقارير أشارت إلى وقوع اضطرابات وإضرابات قام بها مستخدمو جمعية التجار في عام ١٩١٣، وعمال الترام في عام ١٩١٧، وتكررت اضطرابات العمال في المدة بين ١٩١٨-١٩٢١، وكان أخطر تلك الاضطرابات ما قام به عمال ميناء كينهنتا في عام ١٩٣٣، حينما قرر مسؤولو الميناء وشركات الشحن والتفريغ تخفيض الأجور التي كان يتقاضاها عمال الأرصفة، ووصفت إحدى صحف لورنسو ماركيس حالة الغضب والإحباط اللذين انتابا العمال بقولها، " لقد واجه العمال، ببطونهم الخاوية، صاحب العمل المتخم الذي أجابهم بوعود خاوية "[٦٥].

وأشار دافيدسون إلى أن هناك شواهد مثيرة للاهتمام، وإن كانت غير مدعومة المصادر عن الحركات الإصلاحية الإسلامية في شمالي موزمبيق حيث عارض السكان المسلمون الحكم الاستعماري، ففي العشرينات من القرن العشرين احتج رجال الدين المسلمون على قوانين السخرة وضعف الأجور وسلب الأرض[٦٦].

ولا يمكن لنا أن نهمل دور الصحافة في النهضة الوطنية، ففي عام ١٩٠٨ صدرت صحيفة (أو أفريكانو) في لورنس ماركيسنتكون، الجريدة الرسمية للاتحاد

الأفريقي، وكانت هذه الصحيفة من الشجاعة بمكان، لا سيما وأنها كانت، تعلن على صفحاتها الأولى " أنها مكرسة للدفاع عن سكان موزمبيق الوطنيين"، وظهرت صحيفة أخرى تحمل اسم أو برادو أفريكانو (الصوت الأفريقي) نصبت من نفسها مدافعا عن الفلاحين والعمال الأفريقيين، ومما يجدر ذكره هو أن هاتين الصحيفتين كانتا تسلطان الأضواء على أكبر مساوئ القهر الاستعماري المتمثل: في العمل الإجباري، وسوء ظروف العمل للعمال الأفريقيين، والمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تمنح للمهاجرين البيض، ونقص فرص التعليم[٦٧].

لقد كان للحرب العالمية الثانية دور كبير في تنمية الوعي الوطني والقومي في موزمبيق وذلك لمشاركة الموزمبيقيين العيش في الخارج مع الأوروبيين، حيث تعرفوا على حياة الأوروبي فوجدوه ينعم بحرية بينما حياتهم لا ترقى إلى حياته بأي شكل من الأشكال، فعاد هؤلاء الأفارقة إلى بلادهم وهم يحملون أفكارا تحررية جديدة، استفادت منهم التجمعات الوطنية في دفع العمل السياسي قدما وإلى الأمام[٦٨]، وبسبب عمليات استخراج المعادن وتطور بعض الصناعات التي كانت تديرها شركات أمريكية وبريطانية، ازدادت هجرة السكان من الريف إلى المدن فأدى هذا إلى زيادة حجم الطبقة العاملة التي أصبحت ركنا أساسيا من أركان الحركة الوطنية في البلاد.

وكما هو ثابت فإن التعليم الحديث هو العصب السياسي الذي يعتمد عليه المستعمر لأجل خلق طبقة تؤمن به، لكن واقع الحال كان عكس ذلك، فعن طريق المدارس أوجد المستعمر التمييز العنصري وكذلك حاول قطع المواطنين عن أصولهم الحضارية، لكن مشاعر الطلبة كانت أقوى مما يخطط له البرتغاليون، ففي عام ١٩٤٩، أسس الطلبة منظمتهم باسم منظمة الطلاب الأفارقة الموزمبيقيين، واستمرت في العمل السياسي لغاية عام ١٩٦٤، حيث أغلقت من قبل السلطات البرتغالية وتم نفي العديد من أعضائها واعتقالهم.

ولم يكن العمال اقل نشاطا من الطلاب، بدليل ما قاموا به من سلسلة من الإضرابات العمالية البارزة امتدت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٣ وبصورة متفرقة، وتم مواجهة أنشطتهم من قبل السلطة الاستعمارية بأقسى العقوبات، وبسبب الضربات القوية التي وجهتها لهم الحكومة اضطرت القوى الوطنية إلى التفكير في ضرورة توحيد جهودها.

وفعلا جاءت المبادرة الأولى للتوحيد ناجحة فشكل الجميع ثلاثة اتحادات رئيسية خلال الأعوام ١٩٦٠-١٩٦٢ :

١- الاتحاد الوطني الديمقراطي الموزمبيقي.

٢- الاتحاد الوطني الأفريقي.

٣- الاتحاد الأفريقي من اجل استقلال موزمبيق.

ولكثرة الانقسامات وتأثيرها على العمل الداخلي بذل كوامي نكروما، رئيس جمهورية غانا وجوليوس نيريرى، رئيس جمهورية تترانيا، دوراً مهما في إدماج التنظيمات الثلاثة مكونين الجبهة الوطنية لتحرير موزمبيق في حزيران ١٩٦٢.

فاز برئاسة الجبهة الوطنية أدوارد مندلاني، وأهم ما جاء في مبادئها التركيز على الوحدة الوطنية والابتعاد عن الصراعات السياسية والتعاون مع المنظمات الأفريقية التحررية والحركات التحررية في العالم، ومنذ البداية اختارت هذه الجبهة الكفاح المسلح وبدأت في تكوين جيش مدرب لخوض حرب التحرير المقبلة فاستخدمت الجزائر وتنجانيقيا قواعد للتدريب والقتال ضد العدو المحتل، وبمقابل قيام الجبهة الوطنية قامت منظمات مزيفة تدعمها الحكومة البرتغالية كوسيلة لضرب الحركة الوطنية من داخلها.

انطلقت الثورة الموزمبيقية ضد قوات المستعمر البرتغالي في البلاد في ٢٥ أيلول عام ١٩٦٤، وإن تزايد نشاط الجبهة قد دفع الحكومة البرتغالية إلى زيادة عدد القوات العسكرية وزيادة عدد سنوات الخدمة العسكرية لجنودها، مما أدى إلى انتشار الملل والتذمر بين الجنود البرتغاليين، كما أن استمرار الحرب وتصعيدها قد أديا إلى زيادة ميزانية الدفاع وزيادة عدد القتلى البرتغاليين في ساحات موزمبيق.

لقد تميزت قوات الثوار الموزمبيقية منذ بدايتها بعدم مهاجمتها للمدنيين ما لم يحملوا سلاحا، هذا النوع من التعامل دفع بعض البرتغاليين والآسيويين إلى مناصرة الجبهة والانضمام إلى عضويتها، ومارست القوات البرتغالية شتى وسائل الدمار ضد الثوار وضد مكان تواجد منتسبي أعضاء الجبهة[٦٩]، وعلى الرغم من وحشية الجيش البرتغالي إلا أن قوات جيش التحرير الموزمبيقي تمكنت من تحقيق انتصارات كبيرة عليه وبالذات خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧.

ومع استمرار القتال وجدت الجبهة نفسها مضطرة إلى تدريب مواطنيها على الإدارة ومؤسسات الحكم، لأنها أصبحت المسؤولة عن تقديم الخدمات في الأجزاء المحررة من البلاد وعن إدارتها.

لقد مرت الجبهة بأحداث محرجة، أبرزها اغتيال البرتغاليين لرئيسها مندلاني في ٣٠ شباط/ فبراير عام ١٩٦٩ والذي عدوه عدوهم الأول الذي يجب القضاء عليه، وتولى القيادة من بعده سامورا موشيل، الذي طور العمل النضالي للجبهة، وازدادت هزائم البرتغاليين وخسائرهم أمام صمود الجبهة ومقاومتها لهم، وازداد مقاتلوها في الداخل، وأنصارها في الخارج، وبدأت تحصل على المساندة السياسية والمساعدات المالية والعسكرية من دول أفريقية وعربية وآسيوية، كالهند والصين وأندونيسا والاتحاد السوفيتي.

ومع استمرار حرب التحرير الشعبية وكثافة الهجوم البرتغالي وشراسته باتباعه ابشع أساليب القمع في مطاردة الثوار وذبح من يقع بين أيديهم، وتزايد سخط الرأي العام العالمي ضد هذه الأساليب غير الإنسانية، انعكس هذا على الشعب البرتغالي وقواته المسلحة داخل البرتغال، فقامت حركة انقلابية ضد الحكم الدكتاتوري في البرتغال يوم ٢٥ من نيسان عام ١٩٧٤، وعندها بدأت الحكومة الجديدة تطرح مشاريع تسوية سياسية من أجل إبقاء سيطرتها الاستعمارية على البلاد، رفضت الجبهة الحلول الوسطية وأصرت على الاستقلال التام، فاضطرت الحكومة البرتغالية إلى البدء بالمفاوضات مع جبهة التحرير الموزمبيقية بهدف الوصول إلى اتفاق حول استقلال البلاد.

ومما لا شك فيه، ان هذه الخطوة أثارت المستوطنين البرتغاليين من أصحاب المصالح في المستعمرة وقادة الجيش المنتفعين من الحرب في موزمبيق، فدفعهم هذا إلى محاولة السيطرة على البلاد ومنع انتقال السلطة إلى الوطنيين، ولكن أجبرت البرتغال على الاعتراف بالأمر الواقع وإعلان الاستقلال الكامل للبلاد في عام ١٩٧٥.

هوامش الفصل الخامس :

١- شوقي الجمل، تاريخ كشف واستعمار أفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠، ط٢، ص٦٤٦-٦٤٧.

٢- المرجع نفسه ، ص٦٤٦-٦٤٧.

٣- أديب مروة ، الصحافة العربية، نشأتها وتطورها ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١، ص٢٢٧.

٤- زيف-كي-زيربو ، تاريخ افريقيا السوداء ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٤، القسم الثاني ، ص٧٢٠-٧٢١.

٥- الجمل ، ص٦٥٣ .

٦- المرجع نفسه ، ص٦٥٤.

٧- زيربو ، ق٢ ، ص٩٤٧ .

٨- المرجع نفسه ، ق٢ ، ص٩٤٩-٩٥٠.

٩- Regional Surveys of the World, Africa South of the Sahara, 1992 26 th ed . p 973.

١٠- أبو شير: ولد عام ١٨٤٥من أب عربي وأم من الأورومو (الغالا). مارس مهنة التجارة في شبابه. ه .أ.موانزي" المبادرات والمقاومة الافريقية في شرق افريقيا"، تاريخ افريقيا العام، (اليونسكو)، ١٩٩٠، م٧، ص١٦٨-١٦٩ .

١١- زيربو ، ق٢ ، ص٧٤٨.

١٢- موانزي ، ص١٧٦.

١٣- المرجع نفسه ، ص١٧٦.

١٤- زيربو ، ق٢ ، ص٧٤٩.

١٥- المرجع نفسه ، ص٨٠٥.

١٦- عبد العزيز الرفاعي ، الحركة القومية في افريقيا ، المكتبة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص٢٦١-٢٦٢.

١٧- Africa South of the Sahara , p .973

١٨- والتر رودني ، اوروبا والتخلف في افريقيا ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، ١٩٨٨، ط٢، ص٣٩٨.

١٩- زيربو ، ق٢، ص٩٤٥.
٢٠- المرجع نفسه ، ص٩٤٦.
٢١- محمد إمحمد الطوير ، تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، منشورات تانيت ، الرباط ، ١٩٩٨ ، ص٢٠٤.
٢٢- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية افريقية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢، ص٤٨٤.
٢٣- م. ه.ي. كانيكي،" الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني"، تاريخ افريقيا العام، (اليونسكو)، ١٩٩٠، م٧، ص٤٠٦.
٢٤- المرجع نفسه ، ص٦٦٩.
٢٥- أ.س.أتييتو-أوديامبو ، "السياسة والكفاح الوطني في شرق افريقيا "، تاريخ افريقيا العام ، م٧، ص٦٦٤.
٢٦- الرفاعي ، ص٣٣١-٣٣٤.
٢٧- رودني ، ص٣٩٨.
٢٨- المرجع نفسه ، ص٣٩٩.
٢٩- المرجع نفسه ، ص٤٠٠.
٣٠- الرفاعي ، ص٣٣٥-٣٣٦.
٣١- زيربو ، ق٢، ص٩٥٣.
٣٢- المرجع نفسه ، ص٩٦٨-٩٥٩.
٣٣- أبو عيانه ، ص٤٩٢.
٣٤- الرفاعي ، ص٣٢٠ .
٣٥- المرجع نفسه ، ص٣٢٠-٣٢١.
٣٦- المرجع نفسه ، ص٣٢٢-٣٢٣ ؛ زيربو ، ق١ ، ص٧٢٢.
٣٧- Africa South of the Sahara, O pcit , p , 1016.
٣٨- ج .ن.أوزويغوي ،" تقسيم افريقيا وغزوها على يد الأوروبيين : نظرة عامة "، تاريخ افريقيا العام ، (اليونسكو) ، ١٩٩٠، م٧، ص٥٢ .
٣٩- المرجع نفسه ، ص٥٢.
٤٠- ه.أ. موانزي ،" المبادرات والمقاومة الافريقية في شرق افريقيا ،١٨٨٠-١٩١٤،"تاريخ افريقيا العام، (اليونسكو) ، ١٩٩٠ ، م٧ ، ص١٦٩.

٤١- المرجع نفسه ، ص١٧٠.

٤٢- أوديامبو ، ص٦٦٠.

٤٣- المرجع نفسه ، ص٦٦١.

٤٤- المرجع نفسه ، ص٣٢٣-٣٢٤.

٤٥- الجمل ، ص٦٧٣.

٤٦- أوديامبو ، ص٣٢٥.

٤٧- الباتاكا : هم زعماء العشائر التي حكمت الباجندا قبل أن ينشا منصب الكاباكا ومجلس اللوكيكو. لقد كان لهؤلاء امتيازات واسعة في الاراضي، وفي اتفاقية ١٩٠٠ معهم تم تجاهل هذه الامتيازات من قبل بريطانيا ، الا ان المزارعين استمروا في احترام هذه الحقوق.

٤٨- الجمل ، ص٦٧٧.

٤٩- رودني ، ص٤٠٠.

٥٠- زيربو ، ق٢ ، ص٩٦٢.

٥١- الرفاعي ، ص٣٢٨-٣٢٩.

٥٢- احمد نجم الدين فليجة ويسري عبد الرزاق ، افريقية جنوب الصحراء ، مصر ، ١٩٦٧، ص٢١٤.

٥٣- Gibson.R .African Libration Movement, London, 1972 p. 267.

٥٤- انظر : ك. مادهوك بانيكار، انكولا تحترق، (ترجمة احمد حسن ابراهيم) ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص٢٥٠.

٥٥- محمد عبد المولى ، حركات التحرر الافريقية ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٦٧.

٥٦- المرجع نفسه ، ص٦٩.

٥٧- انظر : بربارة ليساريدس ، ثورة الادغال ، (ترجمة) ، عبد الوهاب الرنتاني ، بيروت ، ١٩٧٨، ص١١٦.

٥٨- زيربو ، ق١ ، ص٨١١.

٥٩- محفوظات تيتيه ، وثائق متفرقة ، مقاطعة مارافيا المدنية ، تقرير اداري لعام ١٩٢٨ ، وثيقة رقم ٨ ، من مانويل أرنالدو ريبيرو الى مانويل آلفيس ، فيانا ،(د.ت) ، نقلا عن أ. بازيل دافيدسون ، (وأخرون) ، " السياسة والكفاح الوطني في وسط افريقيا وجنوبها "، تاريخ افريقيا العام ، اليونسكو ، ١٩٩٠، م٧ ، ص٧٠٣.

٦٠- المرجع نفسه ، ص٧٠٣.

٦١- لمزيد من المعلومات انظر: زيربو ، ق٢ ، ص٨١٨.

٦٢- عبد الرزاق مطلك الفهد ، حركة التحرر الوطنيـــة الافريقيـــة ، منشورات مكتبة بسام ، الموصل ،١٩٨٥، ص٩٨.

٦٣- دافيدسون ، "السياسة والكفاح .. ، ص٦٩٨.

٦٤- المرجع نفسه ، ص٦٩٨.

٦٥- المرجع نفسه ، ص٧٠٦-٧٠٧.

٦٦- المرجع نفسه ، ص٧٠٨.

٦٧- المرجع نفسه ، ص٧٠٨.

٦٨- جون هاتش ، تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، (ترجمة)، عبد العليم منسي ، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٠.

٦٩- الفهد ، ص ١٠٧-١٠٩.